جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

بعنوان:

مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات

دراسة عينة من مراجعي الحسابات في جنوب الشرق الجزائر و عينة تقارير محافظ الحسابات لثلاثة شركات 2017

من إعداد الطالبة : شيماء بازين

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/فريد عوينات (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ محمد البشير غوالي (أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

د/خالد مقدم (أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

بعنوان:

مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات

دراسة عينة من مراجعي الحسابات في جنوب الشرق الجزائر و عينة تقارير محافظ الحسابات لثلاثة شركات 2017

من إعداد الطالبة : شيماء بازين

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/فريد عوينات (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ محمد البشير غوالي (أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

د/ خالد مقدم (أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيد الخلق

سيدنا

محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي ثمرة عملي

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

أبي رحمه الله و سكنه فسيح جنانه

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون ، التي حملتني وهنا على وهن جنينا ، و سقتني

لبن التوحيد

مع الأخلاق رضيعة ، و علمتني صغيرة ، و رافقتني بدعائها كبيرة .

أمي الغالية

أطال الله في عمرها و ألبسها ثوب الصحة و العافية

إلى دفء البيت و سعادته إخوتي و أخواتي ، و إلى القمر الذي أضاء بنوره

البيت فراس

و إلى مصابيح البيت أبناء اخوتي و اخواتي

و إلى كل الأهل و الأقارب من قريب أو من بعيد

إلى صديقاتي الغاليات اللواتي جمعني بهم القدر

إلى كل من تجمعني بهم مودة و محبة إلى كل من تذكره ذاكرتي و نسته

مذكرتي....

شيـــــماء

شكر و تقدير

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى و سدد الخطى و أنعم علينا من نعم ،

كانت خير عون

لي في إنجاز هذا العمل

أتقدم بشكري و تقديري و عرفاني و امتناني إلى

الأستاذ المشرف الدكتور محمد البشير غوالي

الذي لم يبخلني بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة و كذا حرصه الدائم

لإتمام هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى

الأستاذ عبد الرزاق بن داود على كل

التوجيهات و المساعدة القيمة التي قدمها لي من أجل إنجاز هذا العمل

كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة على توجيهاتهم و تقييمهم لهذا العمل

كما أتوجه بالشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على

إنجاز هذا العمل...

ملخص:

تهدف دراستنا إلى مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات ، و ذلك من خلال اكتشاف المخاطر التي تؤدي إلى تعثر الشركات و تحديد أهمية التنبؤ به .

اعتمدنا في درستنا على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بمحورين ، كل محور يصب في فكرة فرضيات الدراسة و قد تم توزيعه على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري حيث يضم 4 ولايات (ورقلة ، الوادي ، بسكرة ، غرداية) ، حيث شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين ، محافظي الحسابات و محاسبين معتمدين ، و اعتمدنا في تحليل اختبار فرضيات الدراسة ، على برنامج « EXCEL » ، و البرنامج الإحصائي « SPSS 24 ».و اعتمدنا أيضاً في دراستنا هذه على مقارنة بين الإجراءات التحليلية المتبعة من قبل مراجع الحسابات خلال إعداده للتقارير المالية مع الأدوات المستخدمة في التحليل المالي ، و قد كانت هذه دراسة لعينة (3) شركات تم إختيارها عشوائياً من بين الشركات الرائدة في التسيير .

و في الأخير خلصت دراستنا إلى أن مراجعي الحسابات لا يعتمدون على إجراءات المراجعة في مجال **التنبؤ بتعثر الشركات** ، إلا أن هناك تطابق الإجراءات التحليلية مع أدوات التحليل المالي تجاهها ، وهو مسؤول قانونيا على بدل العناية المهنية اللازمة تجاه حالات التعثر الشركات .

الكلمات مفتاحية: تحليل المالي ، مراجعي الحسابات ، تنبؤ ، تعثر الشركات .

Résumé :

Notre étude vise à l'étendue que l'auditeur repose sur l'analyse financière pour prédire les sociétés bloquées, et par le risque probabiliste qui conduisent à des entreprises chancelante et déterminer l'importance de la découverte prévisible .

Nous avons adopté dans étude un questionnaire inclus lié avec deux questions, chaque axe est dans l'idée d'hypothèses de l'étude et a été distribué au niveau du sud-est algérien qui comprenait quatre wilayas (Ouargla, El oued, Biskra, Ghardaïa), où l'échantillon d'étude comprenait des experts des comptables, des commissaires aux comptes, et des comptables agréés , et nous avons adopté les hypothèses de test de l'analyse de l'étude, le programme «EXCEL», et le programme statistique «SPSS 24». Et nous avons également adopté dans cette étude sur la comparaison entre les procédures analytiques utilisées par l'auditeur lors de la préparation des rapports avec les outils utilisés dans l'analyse financière, et cela a été une étude d'un échantillon (3) piège T choisi au hasard.

Dans l'étude récente a conclu que les commissaires aux comptes n'applique pas les procédures d'audit pour raison prédire les sociétés bloquées, mais il existe des procédures d'analyse avec correspondance outils d'analyse financière à leur égard, mais il est responsable juridique allocation de soins professionnels nécessaire Vers cas des entreprises défaillantes.

Mots-clés: *analyse financière, les vérificateurs, les prévisions, les entreprises chancelantes.*

قائمة المحتويات

قائمة المـــــحتويات	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات و الرموز.....	X
المقدمة.....	ا
الفصل الأول: الإطار النظري	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي.....	**3**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	**17**
ملخص الفصل.....	**24**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	**25**
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.....	**26**
المبحث الثاني: عرض نتائج التحليل المالي.....	**37**
ملخص الفصل.....	**44**
الخاتمة	د
قائمة المراجع و المصادر	**45**
الملاحق.....	**48**
الفهرس	**68**

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
(1-1)	يبين قيم مؤشر التعثر الشركة (Z)	17
(1-2)	الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الاستبيان الموزعة	26
(2-2)	تلخيص بيانات الدراسة	27
(3-2)	مقياس ليكارت الثلاثي	28
(4-2)	قياس ثبات الاستبيان	28
(5-2)	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	30
(6-2)	نتائج الاجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات	32
(7-2)	نتائج مسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات	33
(8-2)	يوضح العلاقة بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و مسؤوليته القانونية تجاه التنبؤه	36
(9-2)	حساب النسب المالية	38
(10-2)	حساب نموذج Kida	41

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(1-1)	يبين أنواع تعثر الشركات	5
(2-1)	يبين مراحل تعثر الشركات	6
(1-2)	يبين متغيرات الدراسة	27
(2-2)	توزيع أفراد العينة حسب التأهيل العلمي	29
(3-2)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	30
(4-2)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	30
(5-2)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق 1	قائمة الأساتذة محكيمين للإستبيان	48
ملحق 2	الإستبيان	49
ملحق 3	معامل ألفا كرو باخ	52
ملحق 4	النسب و التكرارات للتخصص العلمي	52
ملحق 5	النسب و التكرارات للتخصص	52
ملحق 6	النسب و التكرارت للوظائف	53
ملحق 7	النسب و التكرارات للخبرة المهنية	53
ملحق 8	المتوسط و الإنحراف المعياري	54
ملحق 9	الإرتباط الخطي بين المحورين	55
ملحق 10	E1 ميزانية الأصول	56
ملحق 11	E1 ميزانية الخصوم	57
ملحق 12	E1 جدول حسابات النتائج	58
ملحق 13	E1 تقرير المالي	59
ملحق 14	E2 ميزانية الأصول	60
ملحق 15	E2 ميزانية الخصوم	61
ملحق 16	E2 جدول حسابات النتائج	62
ملحق 17	E2 تقرير المالي	63
ملحق 18	E3 ميزانية الأصول	64
ملحق 19	E3 ميزانية الخصوم	65
ملحق 20	E3 جدول حسابات النتائج	66
ملحق 21	E3 تقرير المالي	67

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصل	الدلالة بالغة العربية
DM	Debt Management (Coverage)	نسب الرفع المالي
LR	liquidity Ratios	نسب السيولة
ER	D'efficacité Ratios	نسب الكفاءة
PR	profitability Ratio	نسب الربحية
MVR	Market Value Ratio	نسب الربحية
ISA520	International Standard Auditing Analytical Procedures 520	معايير المراجعة الدولية للإجراءات التحليلية 520
ISA560	International Standard Auditing Subsequent Euents 560	معايير المراجعة الدولية للأحداث اللاحقة 560
ISA570	International Standard Auditing Going Concern 570	معايير المراجعة الدولية للقدرة على الإستمرارية 570
EURL	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée	شركة ذات الشخصية الوحيدة
SARL	Société à Responsabilité Limitée	شركة ذات المسؤولية محدودة

المقدمة

توطئة:

أدت المشاكل تعثر الشركات في السنوات الأخيرة التي تعرضت لها العديد من الشركات في العالم إلى مطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط و المبادئ الأخلاقية و المهنية لتحقيق الثقة و المصداقية في تقرير مراجعي الحسابات التي يحتاجها العديد من مستخدمي القوائم المالية ، أدى بدوره إلى تطور عملية المراجعة ، نظرا للخسائر التي تلحق الشركات و الجهات ذات العلاقة بها . مما أدى إلى اهتمام متزايد بموضوع التنبؤ بتعثر الشركات الذي شغل العديد من الهيئات و المنظمات الدولية ، لما له من آثار سلبية على مستوى الشركات و المستثمرين و على الاقتصاد ككل.

و بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ الثلاثينات من القرن الماضي إذ قام عدد من الباحثين باستخدام بعض النسب التحليل المالي بصورة فردية للتنبؤ بتعثر الشركات ، و ازداد الاهتمام بهذا الموضوع في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات من القرن الماضي ، حيث نشط العديد من الباحثين في إجراء دراسات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها للقيام بعملية التنبؤ بتعثر ، و ذلك على أعقاب حوادث الإفلاس التي شاهدتها عدد من الشركات أمريكية ، و مدى مسؤولية مراجعي الحسابات عن هذه الحوادث.

و بما أن ظاهرة تعثر الشركات منتشرة في العالم ككل مما ولد مسؤوليات كبيرة على مراجع لحسابات بحيث أصبح مطالب بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها كونه شخصاً مؤهل علمياً و عملياً و محايداً ، حيث تتمثل مسؤولياته في الإجراءات التي سيتخذها خلال قيامه بعملية التنبؤ بتعثر الشركات و التي حثت عليها المعايير المراجعة الدولية ، مما تمكنه من التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر الشركة ، و يتم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و التوصل للمعلومات الملائمة و التنبؤ بالوضع المستقبلي لها. و بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يعتمد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في الجزائر؟

و تتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

1- هل الاجراءات المتبعة من طرف مراجع الحسابات كافية لمساعده على التنبؤ بتعثر الشركات؟

2- ما مدى المسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات ؟

فرضيات البحث:

و للإجابة عن الإشكاليات، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- يعتمد مراجع الحسابات على الاجراءات التحليلية للتنبؤ بتعثر الشركات .

2- تقع المسؤولية القانونية على عاتق مراجع الحسابات عند عدم التنبؤ بتعثر الشركات .

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص محاسبة و جباية.

- الميول الشخصي لمجال المراجعة و الموضوع عموماً.
- ارتباط الموضوع بالتطورات التي يشهدها العالم في مجال المراجعة.
- محاولة اكتشاف الإجراءات التي يتخذها مراجعي الحسابات للتنبؤ بتعثر الشركات.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف الآتية:

- التعرف على التنبؤ بتعثر الشركات.
- معرفة الإجراءات التحليلية اللازمة التي تساعد مراجع الحسابات للقيام بعملية التنبؤ بتعثر الشركات.
- معرفة مسؤوليات مراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات.
- تحديد المعوقات التي يواجهها مراجعي الحسابات أثناء القيام بعملية التنبؤ.
- التعرف على رأي مراجع الحسابات من خلال التقارير المالية تجاه التنبؤ بتعثر الشركات .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- قدرة التحليل المالي على تشخيص الحالة المالية للشركة و التخفيف من حدة مشاكل تعثر الشركات .
- تقديم نصائح و إرشادات مبكرة من قبل مراجعي الحسابات عن قدرة الشركة على الاستمرار و تجنبها للتعثر و الإفلاس.
- معرفة مسؤوليات مراجع الحسابات تجاه عملية التنبؤ بتعثر الشركات و تحديد الاجراءات التي تساعده في ذلك.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى النتائج حول موضوع التنبؤ بتعثر الشركات فقد ارتبطت بحدود مكانية و زمنية.

الحدود المكانية : اخترنا كحدود مكانية بيئة المراجعة الجزائرية و لكبرى و اتساع البيئة الجزائرية تم حصر لدراسة في جنوب شرق الجزائر التي ضمت 4 ولايات (ورقلة ، الوادي ، بسكرة ، غرداية) من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة من مراجعي الحسابات و عينة من تقارير محافظ الحسابات لـ 3 شركات.

الحدود الزمنية : تتمثل في الفترة الزمنية الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان و تاريخ استلام آخر استمارة شهر مارس 2017.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة في الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري و الذي يتناسب مع طبيعة و نوع الموضوع لاعتماده على وصف الظاهرة و تفسيرها و استخلاص النتائج ، أما الجانب التطبيقي دراسة الحالة.

أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL2007 و ذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول و أشكال من خلال عملية الاستبيان و التي شملت 60 فرداً و 3 شركات ، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 24 للقيام باختبارات الإحصائية المناسبة.

مرجعية الدراسة:

من أجل تكوين نظرة على موضوع الدراسة و الوصول إلى حل الإشكالية المطروحة ، فقد تم استخدام مجموعة من المراجع و المصادر المختلفة ، و التي استعملت في بيئات مختلفة و في أزمان مختلفة إلا أنها أحاطت بموضوع الدراسة و هيئت لنا عملية البدء فيها ، حيث شملت : كتب ، مقالات ، مجلات ، الأطروحات و المذكرات ، و قد تم التطرق لها في محتوى المذكرة.

صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث فيما يلي:

- صعوبة توزيع إستمارة الإستبيان على مراجعي الحسابات و عدم استرجاعها كلها بسبب توسيع في الدراسة على جنوب شرق الجزائر التي ضمت 4 ولايات ، مع تزامن فترة إعداد الميزانيات و التسويات الخاصة بنهاية السنة ؛
- صعوبة الإطلاع على تقارير محافظي الحسابات للشركات بسبب سرية المعلومات ؛

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بمضمون البحث و الإجابة على التساؤلات و اختبار الفرضيات و الوصول إلى النتائج و الأهداف المرجوة ، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول : في هذا الفصل تم تقديم إطار نظري للإشكالية قيد البحث ، بحيث تطرقنا إلى مفهوم تعثر الشركات ، و أنواعه ، و أسبابه ، و مراحله ، و مظاهره ، و أهمية التنبؤ به و مسؤوليات مراجع الحسابات و الأدوات المستخدمة في التنبؤ بتعثر الشركات هذا كله في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المدروس ، و ذكر ما يميز هذه الدراسات عن الدراسة الحالية.

الفصل الثاني : خصص لدراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات و استقصاء آرائهم في الموضوع و تحليل النتائج و تفسيرها و مناقشتها ، و تقييم مدى استعاب مراجعي الحسابات للمشكل المطروح في الدراسة و مقارنة التقارير المالية بنتائج التحليل المالي .

الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

إن الهدف من التحليل المالي تزويد الفئات المعينة بمعلومات عن الوضع المالي للشركة و تقييم أداء الشركة خلال فترة معينة ، مما يسعى مراجعي الحسابات بإستخدام بما يسمى بالمراجعة التحليلية كإحدى وسائل المراجعة التي يلجأ إليها مراجعي للتعرف على المؤشرات الخاصة بالشركة و التنبؤ بتعثرها أو نجاحها . مما زاد اهتمام مراجعي الحسابات لإتباع مجموعة من الإجراءات التي تساعده في التنبه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر الشركات ، تحت مسؤوليات قانونية.

و تحت هذا المنوال نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كمايلي :

المبحث الأول : اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة تعثر الشركات ، و ذلك من خلال ضبط مفهوم هذا المصطلح و التعرف على أهم مراحله و أسبابه و كذا سنتناول مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات و أهميته ، و مسؤولية مراجعي الحسابات تجاه التنبؤ بظاهرة تعثر الشركات.

المطلب الأول : ماهية التعثر الشركة

الفرع الأول : مفهوم تعثر الشركات و اسبابه:

أولاً:مفهوم تعثر الشركات

للتعثر في الشركات مفهومان ، أحدهما اقتصادي و الآخر مالي ، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو التعثر اعتمادا على مقدار العائد على رأس المال و تعد الشركة متعثرة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر و الذي يتناسب و المخاطر المتوقعة و يؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة.[1]

و عرفه البعض بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجه الشركات نتيجة قصور موارده و إمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير و إن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية الخارجية) و بين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد و إن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض و بين الاختلال الحقيقي الدائم و كلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.[2]

و يقصد به أيضا على أنه مواجهة الشركة لظروف طارئة و غير متوقعة ، تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي ، أو فائض نشاط ، يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير ، و هو ما يسمى كذلك بالعسر ، و الذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن الشركة تكون في طريقها إلى الفشل المالي ، الذي يقودها إلى الإفلاس و التصفية.[3]

و يعني تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة إلى حالة من الإضطرابات المالية التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها ، سواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير ، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.[4]

ثانياً : أسباب تعثر الشركات :

إن الأسباب التي تولد صعوبات في الشركات و التي تؤدي بها إلى حالة التوقف عن الدفع ، يعود ذلك إلى تجمع مجموعة

---

[1] - سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام اساليب التحليل المالي في تنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 32 (100)، 2010 ، ص12

[2] - هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات** ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، 2004 ، ص21

[3] - عمار أكرم عمر الطويل ، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 ، ص55

[4] - خير الدين قريشي ، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012، ص32

من العوامل داخل محيطها ، أو خارجها ، أو كلاهما معا ، و التي تؤثر في أداءها بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، و هي بالضرورة تختلف من شركة إلى أخرى ، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:[1]

✓ **الأسباب الإدارية** : من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الشركات ، فإن الإدارة السيئة المسببة للتعثر و هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة ، و كذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي و المستقبلي ، و التي تؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

- ضعف إدارة الشركة و عدم كفاءتها.[2]
- عدم وجود رقابة بشكل عام و رقابة على التكاليف بشكل خاص.
- عدم تناسب الهيكل التنظيمي و احتياجات العاملين.
- حدوث تجميل في النتائج المالية (المحاسبة الإبداعية).

✓ **الأسباب المالية** : من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركات و ضعف هيكلها المالي ، و كذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب و إيرادات الشركة التي تؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية نذكر منها:

- اختلال الهياكل التمويلية و ارتفاع كلفة المصادر التمويلية
- الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة.
- فقدان للسيولة النقدية و عجز عن الوفاء بديونها تجاه مختلف دائنيها.
- الاعتماد على البنوك و دفع فوائد عالية.
- تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.

✓ **الأسباب التسويقية** : إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة ، و بالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية ، التي يمكن أن تكون سببا لتعثر الشركات و بالتالي فشلها ، و قد ظهرت اختلالات تسويقية تتمثل فيما يلي:

- المنافسة الشديدة و عدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسين.
- عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات و الأرباح المتوقعة.
- ارتفاع تكاليف السوق.

✓ **الأسباب الاقتصادية**: حيث هناك العديد من الأسباب الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية المحلية للبيئة التي تعمل في إطارها الشركة، و كذلك الظروف الاقتصادية الدولية.
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف و التضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.

---

[1]- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره ، ص55

[2] - سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015ص43

✓ **الأسباب الفنية و الإنتاجية** : هناك العديد من الأسباب الفنية و الإنتاجية ، تؤدي بالشركات للتعثر نوجزها فيما يأتي:[1]

وجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل.

- استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة ، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات و مهارات العمالة.

✓ **الأسباب الخارجية** : تتأثر الشركات بالمحيط الخارجي ، و تؤثر فيه هذه العلاقة التي تربطها و الأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي إلى تعثر الشركات و تتمثل فيما يلي:[2]

- ظاهرة العولمة و مالها من تأثير كبير على تعثر كثير من الشركات ، بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية.
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب ، و الجمارك ، و الاستيراد ، و قد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

فإن أسباب التعثر تتباين من شركة إلى أخرى مما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للتعثر المالي الذي يتوجب على الشركات محاربته.

الفرع الثاني : أنواع تعثر الشركات و مراحله:

أولاً: أنواع تعثر الشركات:

الشكل رقم (1-1): يبين أنواع تعثر الشركات

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد هلا بسام عبد الله الغصين (استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات)

[1] - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره ، ص28

[2] - سليم عماري، مرجع سبق ذكره ، ص45

ثانياً : مراحل تعثر الشركات:

يمر تعثر الشركة بعدة مراحل أساسية قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس و التصفية ، و يمكن توضيح هذه المراحل مع مؤشراتها من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (1-2): يبين مراحل تعثر الشركات

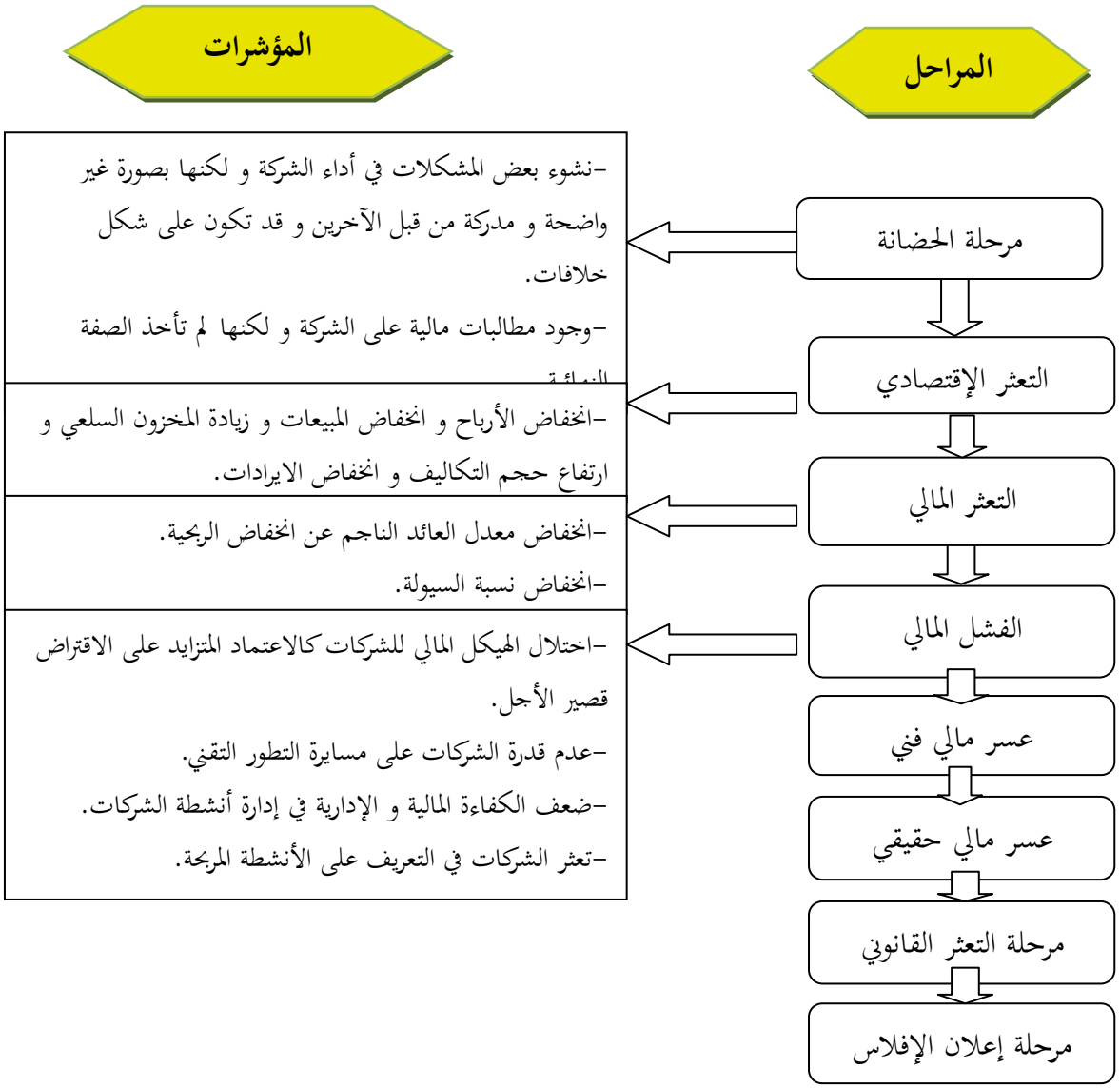

مصدر : سيف عبد الرزاق محمد الوتار (استخدام اساليب التحليل المالي في تنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية).

الفرع الثالث : مظاهر تعثر الشركات:

يمكن تحديد مجموعة من المظاهر التي تشير إلى أن الشركة متجهة إلى التعثر ، المتمثلة فيمايلي :[2]

1) الاختلال في الهيكل المالي للشركة ، كالاعتماد المتزايد على الاقتراض و بشكل خاص الاقتراض قصير الأجل ، و العمل على زيادة الرفع المالي.

[1] - سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره،ص14

[2] - نفس المرجع،ص12

2) عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني و إتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها و فاعليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة.
3) ضعف الكفاءة المالية و الإدارية في إدارة انشطة الشركات ، و عدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
4) ضعف الرقابة على رأس المال العامل ، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة و المدينين بالنسبة لحجم المبيعات.
5) تعثر الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.
6) التأخر في اعداد الحسابات الختامية.
7) التأخير في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية و اتخاذ إجراءات قانونية و العمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحكمة المختصة.

المطلب الثاني : مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات و أهميته و مسؤوليات مراجعي الحسابات تجاهه

الفرع الأول : مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات و خطواته:

أولاً : مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات:

التنبؤ هو مجموعة من التقديرات و النتائج المتعلقة بالمستقبل، و التي يتم إعدادها بناء على أسس عملية و أساليب رياضية و إحصائية، و باستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة، للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر و الأحداث و النتائج المالية المستقبلية.[1]

أما في ما يخص التنبؤ بتعثر الشركات يقصد به المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل ، سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي ، أو انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي (اتباع أساليب عملية منظمة و شاملة)، أو استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية و إحصائية لقياس العلاقة الدالية بين المتغيرات ، للوصول إلى معدلات التغير بينها.[2]

كما يعرف على أنه عملية لتوقع ما سيحدث في المستقبل، و الاعتماد على تلك النتائج سواء كانت إيجابية أم سلبية، و قد تختلف تلك التنبؤات أيضا من حيث طريقة عرضها و كمية التفاصيل الناتجة عنها.

و عرف أيضا على أنه مجموعة من الإجراءات و الطرق الذاتية و الموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة ، و معرفة النتائج التي ستحقق ، و بذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية ، و التي على أساسها تتم عملية التقييم ، و اتخاذ القرار الملائم بالمشكل الذي يقلل من إمكانية تحقق الانحرافات بين ما هو فعلي و ما هو متوقع.

ثانياً: خطوات التنبؤ:

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:[3]

1. تعريف موضوع التنبؤ.
2. تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له و دراسة العوامل المسببة في زيادته و نقصه.
3. دراسة العلاقة بين العناصر موضوع التنبؤ و العناصر الأخرى المتصلة بها.

---

[1] - زهراء صالح الخياط ، استخدام **نموذج sherrord للتنبؤ بالفشل** ، مجلة الرافدين العدد 115، المجلد36، 2014.
[2] - سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص37-38
[3] - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره،ص62

4. إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
5. إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية الواقعة له.

الفرع الثاني: أهمية التنبؤ بتعثر الشركات:

تتمثل أهمية التنبؤ بتعثر الشركات بالنسبة للأطراف ذات العلاقة أو أصحاب المصلحة، و بالنسبة للمراجع في حد ذاته الذي يعتبر من الأطراف الخارجية.

أولاً : بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة:

تتمثل أهمية التنبؤ بتعثر الشركات بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية منها، و التي يمثلها غالبا الملاك و الإدارة و العاملون و المحللون الماليون ، و الخارجية سواء جهات التمويل المختلفة كالبنوك و غيرها أو الجهات الرسمية و الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تجنب الأزمات المالية.[1]

1. ترغب إدارة الشركة في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.
2. كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات التعثر، و التعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل.
3. بالنسبة للبنوك فهي تهتم بالتعثر لآثاره على قروضها القائمة و قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها و شروطها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.
4. بالنسبة للمستثمرين لتقويم سلامة استثماراتهم ، و التمييز بين الاستثمارات المرغوب من غير المرغوب فيها ، و بالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.
5. بالنسبة للجهات الرسمية و الحكومية تجنبا للأزمات في القطاع العام ، أو الخاص.

ثانياً : بالنسبة للمراجع و ما يحققه لصالحه و لصالح الأطراف الأخرى:

يمكن ايجاز أهمية وفاء مراجع الحسابات لمسؤوليته تجاه التنبؤ بتعثر الشركات بالنسبة له و للمهنة كما يلي :[2]

1- بناءا على المؤشرات التي تظهر للمراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية و أثناء قيامه بالفحص العادي للقوائم المالية ، و مع تتبع ذلك من خلال فحوصات على نطاق أوسع و اجراء اختبارات جديدة.
2- كما يمكن القول بأن وفاء مراجع الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الاستمرارية ، يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات.
3- كما أن نجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية بكفاءة مهنية ، من خلال مراجعة القوائم المالية دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة و الأطراف ذات العلاقة.
4- إن الوفاء بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة و بالتالي مؤشر على جودة عملية المراجعة.
5- إنه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة ، إذا شك في استمرار الشركة و مع ذلك لم تتعثر ، أو يشك في استمرار و لكنها أفلست فعلا.
6- أنه سوف يجد ما يدافع به عن نفسه في مواجهة مطالبة الغير (الإدارة و الطرف الثالث خاصة المستثمرين) له بتعويض عما أصابه من ضرر خلال عملية المراجعة.

---

[1] - سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم45، يوليو ، 2008، ص3

[2] - عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية الحديثة** ، الجزء4، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص122-123

7- أنه سيحقق قيمة مضافة من المعلومات ، لما يوصله تقريره فعلا للمتعاملين و أصحاب المصلحة في الشركة من معلومات ، لأن تعديل شكل و لغة و تقريره في حالة الشك في استمرار الشركة سيكون له مردود كبير و مؤدي ذلك كله لزيادة الثقة في خدماته المهنية و زيادة الطلب عليها ، و بالتالي سيحقق عائدا ماديا و معنويا أكبر.

الفرع الثالث : مسؤوليات مراجعي الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات:

و يمكن تقسيم مسؤوليات مراجع الحسابات إلى الأقسام التالية:[1]

أولاً : المسؤولية التأديبية : وهي التي يتعرض لها المراجع إذا ما قام بمخالفة الآداب و التعليمات التي تصدرها الجهة التي تنظم مزاولة مهنة المراجعة.

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه ، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته. تتمثل هذه العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها حسب ترتيبها التصاعدي و حسب خطورتها في:[2]

-الإنذار؛

-التوبيخ؛

-التوقيف المؤقت لمدة 6 أشهر؛

-الشطب من الجدول؛

ثانياً : المسؤولية المدنية (القانونية): هي التي تنشأ في حالة إهمال المراجع أو تقصيره في أداء واجباته مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل أو الغير و بحسن النية ، و تنشأ مسؤولية المراجع إذا قصر ببذل العناية المهنية الكافية باعتباره وكيلا يعمل بأجر عن مجموع المساهمين ، و بالتالي فأن القانون يخول من يقع عليه ضرر كالمساهمين أو الغير له الحق في الحصول على تعويض بمقدار ذلك الضرر.

ثالثاً : المسؤولية المهنية : أن القبول الاجتماعي لدور مراجعي الحسابات و ضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم دفتهم إلى تنظيم أمور المهنية من خلال منظمات مهنية ، و قد قامت هذه المنظمات المهنية بوضع دليل للسلوك المهني الذي يتوجب على الأعضاء الالتزام به.

رابعاً : المسؤولية الجزائية (الجنائية): و هي الناجمة عن فعل جرمي يقوم به مراجع الحسابات أثناء ممارسته عمله ، و بموجب دعاوي عامة تحركها النيابة العامة و ليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية ، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع.

أما حسب المادة(62) من قانون 10-01 في الجريدة الرسمية الجزائرية فإن يتحمل الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

خامساً : مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش و التلاعب : فإن معايير مراجعة الحسابات تحدد الكيفية التي يتم بها ممارسة عملية المراجعة و تعتبر بمثابة مقياسا للأداء المهني و بمثابة النموذج أو نمط الذي يستخدم في الحكم على

---

[1] - عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007، ص37

[2] - الجريدة الرسمية ، قانون 10-01 مؤرخ في 29 جوان 2010، **يتعلق بمهن الخبير المحاسب ، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد** ، العدد42، الجزائر ، الصادرة في 2010/07/11، ص10

نوعية العمل الذي يقوم به المراجع و كذلك تحديد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة لقيام بالفحص إذ من الضروري أن يتم الفحص وفق معايير متعارف عليها و ذلك حتى لا يتحمل المراجع المسؤولية في حالة ظهور غش أو تلاعب بعد ذلك.

سادساً : مسؤولية المراجع عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار : إن مسؤولية المراجع عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار في أداء أعمالها الاعتيادية بنجاح مرتبطة بالأنواع السابقة من المسؤولية التي يتعرض لها.

و إن تعثر الشركات أو ضعف قدرتها على الاستمرار له مؤشرات مختلفة منها ما يستطيع المراجع التوصل إليه خلال قيامه بالفحص العادي الذي يقوم به لتحقيق أهداف المراجعة المتعارف عليها ، و منها ما يحتاج إلى إجراءات خاصة و معقدة تتطلب من المراجع خبرة كافية و تحتاج إلى جهود و فحوصات خاصة و قد تتطلب تكاليف إضافية و حتى لو بذل المراجع كل العناية المهنية الكافية فإن قد لا يتوصل إلى ذلك ، لذلك فإن المراجع يكون مسؤولاً إذا قصر في تقويم قدرة الشركة على الاستمرار مع قدرته على ذلك و ضمن الفحص العادي و عندها فإنه يتعرض للمسؤولية المهنية و الجنائية و المدنية لأنه قد يكون ألحق الضرر بالعميل و المجتمع و خالف التعليمات المتعلقة بالمهنة.

و قد أشارت معايير المراجعة الدولية للقدرة على الاستمرارية ISA 570 بأن على مراجع الحسابات أن يكون مهتما بترتيب و إعادة تسجيل الأصول و الالتزامات في حالة وجود احتمال عدم قدرة الشركة على الاستمرار و في حالة وجود شكوك جوهرية أو ظروف غير مؤكدة حول قدرة الشركة على الاستمرار فإن على المراجع أن يتحفظ في تقريره أو يمتنع عن إبداء الرأي.

المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في التنبؤ لتعثر الشركات

الفرع الأول : تحليل بالنسب المالية:

تعد النسب المالية إحدى الطرق للحكم على قدرة الشركات على الاستمرار ها في المستقبل.[1] و ذلك فقد اعتمد التحليل لأغراض التنبؤ بتعثر المالي على استخدام أساليب أخرى من نسب و مؤشرات مالية ، لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة و مقارنتها مع نسب معيارية و قيم فاصلة ، و ذلك كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركات.[2]

لذلك فمن الضروري إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول الشركات إلى حالة التعثر.[3]

حيث هناك العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي و لسهولة الدراسة سوف نقسم النسب المالية إلى فئات و هذه الفئات هي:[4]

1. نسب الرفع المالي (Debt Management (Coverage
2. نسب السيولة liquidity Ratios
3. نسب الكفاءة d'efficacité ratios
4. نسب الربحية profitability Ratios
5. نسب القيمة السوقية Market Value Ratios

أولاً : فئة نسب الرفع المالي (المديونية) : و تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها ، إذ يزيد اهتمام المقرضون بنسب الاقتراض لما توضحه ما إذا كان من الأمان تزويد الشركة بقروض إضافية.

1. **نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول (الموجودات):**

---

[1] - منذر المومني، زياد شويات، **قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرار العملاء** ، المنارة ، المجلد 14، العدد 1، 2008، ص151

[2] - فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي** ، الطبعة الأولى، SME Financial Inc، فلسطين ، 2008، ص82

[3] - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره،ص64

[4] - عماد السخن، **مقدمة في التخطيط و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015، ص146

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة القروض إلى مجموع الأصول= مجموع القروض/ مجموع

2. عدد مرات تغطية الفوائد:

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على السداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية للشركة.

عدد مرات تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الضرائب/ الفوائد

3. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين= إجمالي الديون(قصير الأجل و طويلة الأجل)/ صافي حقوق المساهمين

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة الشركة على خدمة دينها زادت مخاطر المقترضين ، و تزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي إلى الإفلاس ، و يعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين ، ووجود قدرة على الاقتراض لدى الشركة.[2]

4. نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون القصيرة الأجل على حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل/ حقوق الملكية

ثانياً : نسب السيولة : و نقصد بها هي تلك النسب التي تستخدم في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الائتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه،[3]كما تقيس مقدر العميل ، على الوفاء بالتزامات القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، أكثرها شيوعا هي:

1. نسبة التداول:

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى مقدرة العميل أو الشركة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الأجل ، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات ، حيث تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[4]

نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

2. نسبة التداول السريعة:

---

[1] - منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر** ، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2003،ص88-89

[2] - عمار أكرم عمر الطويل ، مرجع سبق ذكره،ص37

[3] - حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي** ، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان،ص265

[4] - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره،ص74

فإن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار الأصول الشديدة السيولة وهي النقدية ، الأوراق المالية المتداولة ، الذمم المدينة ، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة التداول السريعة= الأصول المتداولة–(المخزون+مدفوعات مقدمة)/ الخصوم المتداولة

أي أنها تبين قدرة الشركة على سداد التزامات قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون السلعي.

3. نسبة سيولة النقدية:

و تظهر هذه النسبة مقدرة الشركة بتسديد التزامات قصيرة الأجل. و تحسب العلاقة كما يلي:[2]

نسبة سيولة النقدية= الأصول النقدية و شبه النقدية/ الخصوم المتداولة

الأصول شبه نقدية هي الأصول التي تستطيع الشركة من تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك.

فارتفاع هذه النسبة يعد ذلك مؤشرا ايجابيا عن سيولة الشركة و للوضع المالي لها لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي و ذلك بسب ارتفاع الطلب.[3]

2. نسبة رأس المال العامل:

وتحسب وفق العلاقة الآتية:[4]

نسبة رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة/ صافي المبيعات

ثالثاً : نسب الكفاءة:

يهتم المحلل المالي بهذه الفئة من النسب للحكم على مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها ، و تضم هذه الفئة النسب التالية:[5]

1. نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل:

[1] - هلا بسام عبد الله الغصين ، مرجع سبق ذكره ، ص44-45

[2] - سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية** ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011ص22

[3] - منير شاكر محمد و آخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ، طبعة 3، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008، ص74

[4] - أسعد حميد العلي ، **الإدارة المالية** ، الطبعة 1، دار الوائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2010، ص82

[5] - عماد السخن، مرجع سبق ذكره ، ص153-154

ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات ، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل= المبيعات / صافي رأس المال العامل

2. معدل دوران المخزون:

في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل الدوران يعتبر دليلا قويا على كفاءة الأداء ، إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشرع بعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة ، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= صافي المبيعات / المخزون

3. متوسط فترة التحصيل:

وهي النسبة التي تقيس مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع ، و قد يكون انخفاض النسبة دليلا على كفاءة إدارة التحصيل ، و نشاطها ، و لكنه أيضا يدل على إتباع سياسية إئتمانية متشددة.

4. معدل دوران الذمم المدينة:

و تعكس هذه النسبة لإدارة الائتمان مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل.[1]

معدل دوران الذمم المدينة= صافي المبيعات / رصيد الذمم

رابعا : نسب الربحية:

ويمكن تعريفها على أنها مقياس الأكثر مصداقية على مقدرة الشركات على تحقيق أرباح.[2] و من أهم نسب الربحية كما يلي:

1. نسبة هامش صافي الدخل:

و تعتبر هذه النسبة عن مقدار ما تحققه وحدة واحدة من المبيعات كأرباح ، و عليه فهذه النسبة تتأثر بحجم المبيعات سعر بيع الوحدة ، تكاليف الإنتاج ، و كافة المصاريف التي تتحملها الشركة.[3]

نسبة هامش صافي الدخل(الربح)= صافي الدخل / صافي المبيعات

2.معدل العائد على إجمالي الأصول:

[1] - عدنان النعيمي ، أسامة عزمي سلام و آخرون ، **الإدارة المالية** ، الطبعة 2، 2008 ، ص105

[2] - رامي هاشم الشنباري ، **التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصاريف التجارية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، جامعة العالم الأمريكية ، 2006،ص49

[3] - محمد علي إبراهيم العامري ، **الإدارة المالية الحديثة** ، الطبعة 1، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2013، ص88

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة ,و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:[1]

معدل العائد على إجمالي الأصول= الأرباح القابلة للتوزيع / إجمالي الأصول

3.معدل العائد على حق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل العميل (المالك) أي أنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك، و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[2]

معدل العائد على حق الملكية= صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / حق الملكية

خامسا : نسب القيمة السوقية:

يستخدم هذا المقياس لمقارنة أداء الشركات في قطاعات اقتصادية مختلفة ، حيث تتمثل هذه النسبة في العلاقة التالية:[3]

1. **ربحية السهم الواحد:**

ربحية السهم الواحد= صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / عدد الأسهم

2. **نسبة القيمة السوقية للسهم لقيمته الدفترية:**

نسبة القيمة السوقية للسهم لقيمته الدفترية= السوقية للسهم / القيمة الدفترية

3.عائد التوزيعات للسهم:

عائد التوزيع للسهم= الأرباح الموزعة / قيمة الأسهم الإسمية

الفرع الثاني : النماذج الرياضية:

أولاً : نموذج Beaver:

[1] - محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، **التحليل المالي لمشروعات الأعمال** ، 2008 ، ص71

[2] - سميحة مجدوب ، **تقييم مخاطر الائتمان المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015، ص8

[3] - سميحة مجدوب ، مرجع سبق ذكره ، ص9

عرف Baever الشركة المتعثرة بأنها تلك الشركة غير القادرة على دفع الالتزامات المالية عند استحقاقها ، و اعتبر أن هناك دلائل يمكن من خلالها الاستدلال على تعثر الشركة ، و باستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل Beaver إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر الشركات قبل 5 سنوات من التعثر:[1]

$$Z= 1.3A_1+2.4A_2-0.980A_3-6.787$$

حيث تمثل :-

Z: المؤشر الكلي

A_1 : نسبة التدفق إلى مجموع الخصوم

A_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول

A_3 : نسبة مجموع الخصوم إلى مجموع الأصول

حيث لاحظ Beaver أن الذمم المدينة أعلى لدى الشركات المتعثرة مقارنة مع الشركات غير المتعثرة ، و كذلك فإن الرصيد النقدي لدى الشركات المتعثرة أقل منه لدى الشركات غير المتعثرة.

ثانياً:نموذج Altman:

يعتبر هذا النموذج من أهم المؤشرات المالية التي تشير إلى قدرة الشركة أو عدم قدرتها على الاستمرار ، حيث أطلق عليه نموذج قيم Z Score، يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:[2]

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.999X_5$$

حيث تمثل :-

Z : المؤشر الكلي

X_1 : (نسبة السيولة)= رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 : (نسبة التمويل الذاتي)= الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 : (نسبة الربحية)=الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الأصول

X_4 : (توازن هيكل التمويل) =القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

X_5 : (معدل دوران الأصول)= المبيعات / إجمالي الأصول

و من نتائج دراسته توصل(Altman) إلى ما يلي :-

أ. إذا كانت قيمة $Z>2.99$ تكون الشركة قادرة على الاستمرار و غير معرضة للتعثر المالي

ب. إذا كانت قيمة $Z<1.81$ تكون الشركة متعثرة و غير قادرة على الاستمرار

[1] - جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010، ص75-78

[2]- علي حسين الدغجي ، **مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية و الفشل المالي للشركات** ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، سنة غير مذكرة،ص16

ت. إذا كانت قيمة Z ما بين (2.99,1.81) و يعتبر الموقف غير مؤكد فقد تتعثر الشركة بالمستقبل المنظور و قد لا تتعثر و هذه المنطقة تسمى المنطقة الرمادية (Gray Area) أو منطقة الجهالة (Zone of Ignorance)

ثالثاً : نموذج Kida:

يعتبر نموذج Kida احد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالتعثر المالي في عام 1981، و قد بني على 5 متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع(Z) بموجب المعادلة التالية:[1]

$$Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.42X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة:

X_1: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

X_2: حقوق المساهمين / مجموع الخصوم

X_3: الأصول السائلة / الخصوم المتداولة

X_4: المبيعات / إجمالي الأصول

X_5: النقدية / إجمالي الأصول

فإذا كان نتيجة اختيار الشركة وفق هذا النموذج ايجابية تكون الشركة في حالة أمان من التعثر المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن الشركة مهددة بتعثر المالي، و قد اثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالتعثر المالي وصلت95% .

رابعاً : نموذج Sherrod:

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:[2]

$$Z= 17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

حيث أن:

X_1: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2: الأصول السائلة / إجمالي الأصول

X_3: إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

X_4: صافي الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الأصول

X_5: إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم

X_6: إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

و نصنف الشركات وفق التالي:

[1] - عماد السخن، مرجع سبق ذكره، ص174

[2] - رافعة إبراهيم الحمداني، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد10، 2013، ص464

الجدول رقم (1-1): يبين قيم مؤشر التعثر الشركة (Z)

قيم مؤشر التعثر الشركة (Z)	درجة المخاطرة	الفئة أو القسم
Z>=25	قروض ممتازة	الأولى
25>Z>=20	قروض قليلة المخاطرة	الثانية
20>Z>=5	قروض متوسطة المخاطرة	الثالثة
5>Z>=5-	قروض عالية المخاطرة	الرابعة
Z<5-	قروض عالية المخاطرة جدا	الخامسة

مصدر : رافعة إبراهيم الحمداني ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية

الفرع الأول الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة المومني و شويات (قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن ، و مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن ، بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية.

و لقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، و بلغ عددهم (284) مدققا. حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 142 مدققا ، بنسبة 50% من مجتمع الدراسة ، وتم توزيع 142 استبيان على مدققي الحسابات القانونيين ، استرد منها 102 استبيانا ، بنسبة استجابة بلغت 71% و بعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ، و التحليلية المناسبة.

و اظهرت الدراسات النتائج التالية:

-يستطيع مدقق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة 76%، و إن أكثر هذه المؤشرات أهمية ، من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة ، كانت الخسائر المتكررة من العمليات التشغيلية.

-إن مدقق الحسابات القانوني في الأردن يستطيع تحديد مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة 73.4%، و إن أكثر هذه المؤشرات أهمية ، من وجهة نظر المدقق كانت فقدان سوق ، أو امتياز ، أو مورد رئيس.

-يستطيع مدقق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك الأخرى التي تؤثر على استمرارية العملاء ، و تحديد حالة الشك باستمراريتهم بنسبة 75.6% ، و أشار المدقق إلى أن أكثر هذه المؤشرات أهمية كانت قضايا قانونية قائمة ضد الشركة ، يمكن أن تنشأ التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.

-إن المدقق القانوني الأردني يلتزم بتحديد مؤشرات الشك التي تؤثر على استمرارية العملاء ، و التنبية لها، وبذل العناية المهنيَّة اللازمة لاكتشافها ، سواء كانت المؤشرات ماليَّة ، أو تشغيليَّة ، أو المؤشرات الأخرى ، وذلك بدرجة عالية ، حيث بلغت ، من وجهة نظر مدققي الحسابات ، عينة الدراسة 75% .

2- دراسة علام موسى حمدان (دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات المحاسبية الاحتيالية ، من خلال مؤشرات مالية يمكن له تحديد مدى ملائمة مركز الشركات المالية و التنبؤ بالأزمات المالية. هذه الأداة هي التدفق النقدي التشغيلي المعدل ، التي تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي و للتأكد من جدوى هذه الأداة تم مقارنة نتائجها مع نماذج أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي المعدل يمكن أن يكون أداة فعالة بيد المراجع الخارجي لكشف الممارسات الإحتيالية للمحاسبة و التنبؤ بالتعثر المالي للشركات مما يساهم في جودة التدقيق و حماية مصالح المستثمرين. و عليه فقد أوصت الدراسة بتعميم هذه الأداة بين مراجعي الحسابات و اعتمادها كإحدى أدوات الإجراءات التحليلية.

3- دراسة يوسف محمود جربوع (مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية و التنبؤ بفشل المشروع) 2005:

ينطلق الباحث من أن التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال و المؤسسات المالية و المحللون الماليون و غيرهم من عمل دراساتهم و استنتاجاتهم للحصول على المعلومات التي يسعون إليها حول أنشطة المؤسسة ، ويقوم التحليل المالي أية كانت صورته على اسلوب المقارنة وهي تتعدد حسب اتجاه و طبيعة و مجال المقارنة.

إلا أن الباحث يرى بأنه قد وجهت إلى التحليل المالي عدة انتقادات منها أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين بنود و أرصدة في تاريخ الميزانية العمومية ، و بالتالي لا تظهر التغيرات على مرور السنة ، كما أن بعض النسب المالية تعالج إجماليات وهي غالبا ما تكون مضللة ، إن النسب المالية لا تكون ذات فائدة ما لم يتم مقارنتها بنسب مرجعية للصناعة ، كما أنه إذا تم التحليل بناء على قائمتي الدخل و المركز المالي فإن التحليل يكون قاصرا ، كما أن التحليل بالنسب المالية عادة ما يغفل مشكلة التضخم.

و من أهم النتائج التي تحصل عليها الباحث:

- إن القوائم المالية المدققة تشكل أساسا لإستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية و تحليل الاتجاهات ، يمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المؤسسة و التنبؤ باحتمالات المستقبل.
- من أهم المراحل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية المدققة تحليل الاستثمار ، و تحليل الأئتمان .
- فإن الإفلاس يعتبر النتيجة النهائية لفشل المشروع ، كما أنه يترتب عليه تأثيرات قانونية و اقتصادية عديدة منها إنهاء الكيان القانوني للمشروع ، و تحمل المساهمين و الدائنين لخسائر مالية ، بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي.

إن المشكلات المتعلقة بالسيولة تؤثر على قدرة المشروع للاستمرار في أعماله و يتوقف على ذلك حدتها و المدى الزمني لتأثيرها ، و لكن إذا كانت هناك محاولات جادة من قبل المشروع لعلاج الموقف ، فإن المشروع قد يكون قادرا على الاستمرار في أعماله خلال الفترة المنظورة القادمة.

4- دراسة عاهد عيد سرحان (دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين) 2007:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقويم قدرة شركات المساهمة العامة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة المقبلة ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين موجهين الأول لمراجعي الحسابات و الثاني للمدراء الماليين في شركات المساهمة العامة.

و من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

✓ بينت الدراسة أن مراجعي الحسابات يستطيعون أن يحددوا مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو مؤشرات غير مالية.

✓ الجمعيات المهنية للمراجعة لا تساعد على تطوير و معرفة الإجراءات المساعدة للمراجع في عملية تقويم الاستمرارية.

و من أهم التوصيات التي قدمها الباحث:

- ضرورة معرفة و تحديد جميع الإجراءات الإضافية التي يجب أن ينفذها المراجع الخارجي عندما تثار لديه شكوك حول الاستمرارية.
- ضرورة بدل مراجعي الحسابات العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها ، و كذلك دراسة الحلول الموضوعية من قبل الشركة لإزالة الشكوك.

5- دراسة جهاد حمدي إسماعيل مطر(نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين)2010:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ المنشآت المصرفية و التمييز بين المتعثرة و غير المتعثرة منها. بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة و الجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه.

وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوبا إحصائيا يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis)، و تم احتساب النسب المالية لعينة من 80 بنك نصفها متعثرة و النصف الأخر غير متعثرة ، و ذلك عن الفترة مابين السنوات 1997-2000، و تم التوصل إلى النموذج المقترح التالي:

Z=326.940A8+37.810A11-14.905A1-7.261A22-2.347

و في ضوء النتائج تم إجراء اختبار أخر للنموذج باستخدام النسب المالية المستخرجة من بيانات عينة التحليل تمكن النموذج من التنبؤ بالتعثر و التمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة و المنشآت المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل (62.5%, 75%, 75%) و في السنة الأول و الثالثة و الرابعة قبل التعثر على التوالي.

6- دراسة خير الدين قريشي (دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس) 2012:

هدفت الدراسة إلى معرفة مقدرة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي SCF على التنبؤ بخطر الإفلاس ، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي و كذا بناء نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية. أجريت الدراسة على عينة مكونة من 4 شركات مفلسة ، و 5 شركات سليمة من خلال 16 نسبة مالية تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات خلال الفترة الممتدة من سنة 2003-2010. خلصت الدراسة إلى تفوق 6 نسب من أصل 16 نسبة مالية في مقدرتها على التمييز بين الشركات المفلسة و الشركات السليمة و هي:

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول.
- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل.
- نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الجارية.
- نسبة رأس المال العامل إلى الأصول الجارية.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول.
- نسبة الديون إلى التدفق النقدي التشغيلي.

كما تم بناء نموذج للتنبؤ الآتي:

$$Z=1.455X2-0.411X5+0.013X6+5.637X8-0.316X12-20279$$

حيث أنه إذا كانت Z محصورة بين القيمتين 0.05251- و 5.1620 فإن المؤسسة مفلسة. أما إذا كانت Z محصورة بين 3.87998- و 2.3012- فإن المؤسسة سليمة.

قام الباحث بالدارسة على عينة من الشركات مستعينا بالقوائم المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي ، إلا أن بعض القوائم المالية لعينة الدراسة جاءت في الفترة التي تسبق سنة أول تطبيق 2010 للنظام المحاسبي المالي SCF .

7- دراسة صالح قريشي (اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي) 2013:

هدفت الدراسة للوصول إلى بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لعينة مكونة من 13 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية منها 5 متعثرة و 8 سليمة و اعتمدت الدراسة على النسب المالية.

لتحليل النسب المالية استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي التمييزي L'AFD بناء على نتائج جودة التصنيف البالغة 83.3% فإن:

- ✓ 100% نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السليمة (المشاهدات) مصنفة بشكل صحيح و هي متجانسة في السلوك.
- ✓ 70% نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة (المشاهدات) مصنفة بشكل صحيح وهي متجانسة في السلوك.

بخصوص المؤسسات المتعثرة فإن نسب 30% غير متجانسة و من خلال إطلاعنا على وضعياتها و جدنا أن تلك المشاهدات تخص السنة التي تلي إما إعادة جدولة ديونها أو الرفع في رأس مالها.

8- دراسة سليم عماري (دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات) 2015:

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب و المؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، و هذا في محاولة بناء نموذج ذو قدرة على التمييز و التنبؤ. و لغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة ، و 61 شركة سليمة ، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية ، خلال الفترة من سنة 2009-2012 ، باستخدام طريقة التحليل التمييزي و 15 نسبة مالية تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية لهذه الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن نسبة من أصل 15 نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة و الشركات السليمة ، و تمثلت في كل من نسبة العائد على أصول ، و نسبة دوران رأس المال.

و من أهم التوصيات ما يلي:

- ✓ محاولة إدراج تقرير دوري كأي تقرير تقوم به الشركة ، هذا التقرير يختص بتقييم أداء الشركة سنويا أو سداسيا ، مما يجعل منه مرجع في اتخاذ كل القرارات اللازمة.
- ✓ تطوير برامج إلكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل ، لتزويد إدارة الشركات بالمعلومات قبل حدوث الأزمة بفترة كافية لاتخاذ التدبير اللازمة.
- ✓ العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات و لفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية.

✓ ضرورة زيادة الشفافية و الإفصاح في القوائم المالية و التقارير ، لإيصال المعلومات لكل الأطراف المهتمة بها.

الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية:

1-Donald Zulkarnain, Hasbullah (2009), Financial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction of corporate distress, journal of money.

هدف هذا المقال إلى تحسين من نموذج التنبؤ بتعثر الشركات بما يتماشى مع بيئة سنغافورة ، حيث تكونت العينة من 17 شركة مفلسة و 17 شركة غير مفلسة ، كما اعتمدت الدراسة على 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة و تم استخراجها من القوائم المالية للشركات خصوصا من الميزانية العامة و قائمة التدفق النقدي. و كان معيار التعثر وفقا لما يلي:

✓ الشركات التي وافقت على اعادة هيكلتها ماليا من قبل السلطات لإعادة انتعاشها.
✓ الشركات التي وضعت تحت الحراسة القضائية.
✓ الشركات التي ولدت ثلاث خسائر سنوية متتالية أو أكثر.
✓ الشركات التي ولدت تدفق نقدي سالب لمدة ثلاثة سنوات متتالية.

كما تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب التحليل التميزي ، و منه تم التوصل إلى نموذج التنبؤ بنسبتين من أصل تلك النسب هما:

- X_1 التدفق النقدي / مجموع الأصول.
- X_2 المبيعات / التحصيلات .

و قد توصلت في الأخير إلى نموذج التنبؤ التالي: $Z= 0.873+8.951X_1-0.138X_2$

2-Mosculu Maricica, Vintila Goergeta, Business Failure risk analysis using financial ratios, sciverse science direct, procediasocial and Behavioral sciences 62, Romania,2012.

هدف الباحثان إلى التحقق من مدى قدرة النسب المالية على التنبؤ بالتعثر ، و قد شملت هذه الدراسة عينة من الشركات الرومانية بفترة 2009-2010 ، و قد استعملت هذه الدراسة اختبار « t test » لإختبار الاختلافات بين الشركات ، و قد توصلا إلى أن الاختلافات تعلقت بنسب الربحية ، المديونية ، و هيكل رأس المال في المقابل لم يلاحظ أي اختلاف مهم فيما يتعلق بالتدفقات النقدية و القدرة على إعادة دفع الديون و دفع الفوائد ، كما تم التمييز بين الشركات المتعثرة و السليمة و كذا التنبؤ بحدوث التعثر قبل عدة سنوات و في الأخير أشارت هذه الدراسة إلى ضرورة التوسع في فترة التحليل الزمني.

3-Emin Zeytmoglu, Yasemin Deniz Akarim, Financial Failure Prediction Using Financial Ratios : Empirical Application on Istanbul stock Exchange, 2013.

هدفت الدراسة للتوصل لنموذج يسمح بالتنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونة من 115 شركة مدرجة في بورصة إسطنبول للفترة الممتدة ما بين 2009-2011 ، و للتمييز بين الشركات السليمة و الشركات المتعثرة تم الإستعانة بنموذج

Altman و كذا استخدام التحليل العاملي التمييزي و ذلك لاختبار قدرة النسب المالية التي كان عددها 20 نسبة مالية تندرج ضمن نسب السيولة ، النشاط ، المديونية ، و الربحية ، و قد توصلت الدراسة إلى إمكانية التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بسنة عن طريق نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول ، بنسبة 88.7%، 90.4% لسنتي 2009-2010 و 92.2% لسنة 2011 و هذا ما يثبت أهمية النسب المالية عند إدراجها في النماذج رياضية في التنبؤ بمخطر التعثر المالي على مستوى الشركات المدرجة في بورصة إسطنبول.

4-Mary Hilston Keener, Predicting the financail failure of Retail companies in the United States,2013.

أجريت هذه الدراسة على شركات الريتل الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية Retail companies للفترة الممتدة ما بين 2005-2012 و ذلك بالإستعانة بقاعدة بيانات هذه الشركات و باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي ، و قد هدفت الدراسة في مضمونها لبناء نموذج يسمح للتنبؤ بتعثر المالي لهذه الشركات ، و تمكنت الباحثة من بناء نموذج باستخدام خمس متغيرات و هي : عدد العمال ، معدل العائد على الأصول ، نسبة تدفق النقدي إلى إجمالي المبيعات ، نسبة أصول الجارية إلى إجمالي الديون و نسبة التدفق النقدي إلى الخصوم الجارية ، و قد تم اختبار فعالية النموذج من خلال إجراء عدة اختبارات إحصائية من بينها: Several tests و إختبار Durbin- Watson و الذي قدرت قيمته بـ 1.938 ما يثبت عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المستخلص.

5-Carlos Pineiro Sànchez, Manuel Rodriguez Lopez, Pablo de Llano Monelos, (A parsimonious model to forecast financial distress, based on audit evidence) 2013.

قدمت هذه الورقة البحثية الأدلة اللازمة التي تصرح بها تقارير مراجعة الحسابات و تكون ذات الصلة لاستنتاج عن وجود عسر ، و اختلالات مالية غير مكشوفة. و خلافا للأعمال السابقة التي درست في الولايات المتحدة الشركات المدرجة تحت ظاهرة الإفلاس ، حيث تناول هذا البحث الشركات الصغيرة و المتوسطة الاسبانية غير المالية و الواقعة تحت الضغوط المالية. و تشير النتائج التي توصل إليها أن مراجعة حسابات الشركات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة لديها العديد من السمات المميزة بالاعتماد على تقارير المراجع الخارجي الأقل تأهيلا ، و عدم الامتثال مع المواعيد النهائية لتقديم التقارير و البيانات المالية السنوية. و بالتالي تستخدم هذه الأدلة لبناء و اختبار نموذج توقعات شحيح جدا (اقتصادي و غير مكلف) و موثوق بها. و تناقش آثار عديدة من أجل الإستقلال مراجعي الحسابات و وجودة المعلومات ، و التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة السابقة و الدراسات الحالية

بعد التدقيق و التحليل في الدراسات السابقة و التي شملت معظم القطاعات الاقتصادية في أماكن مختلفة من دول العالم، باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية و الرياضية و المناهج العلمية المتنوعة خلال فترات زمنية مختلفة ، لاحظنا مايلي:

- ❖ من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات السابقة إلى دور التحليل المالي للوصول إلى هدف رئيسي هو إمكانية التنبؤ بتعثر أو إفلاس الشركات انطلاقا من متغيرات مالية كمية (النسب المالية)، إلا أن تهدف دراستنا إلى استخدام أدوات التحليل المالي من طرف مراجعي الحسابات (المراجعة التحليلية)، و أهم الآليات المتخذة من قبل المراجع في حالة الشك في استمرارية نشاط الشركة.
- ❖ من حيث الأسلوب معظم الدراسات اعتمدت على أسلوب التحليل التمييزي Discriminant Analysis، أو أسلوب الانحدار اللوجيستي Regression Logistic ، إلا أن هناك دراسات استخدمت الطرق النوعية متمثلة في استقصاء آراء المختصين عن طريق الاستبيان ، بينما استخدمنا في دراستنا طريقة الاستبيان على عينة من مراجعي الحسابات.
- ❖ تبين أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على نسب معينة للتنبؤ بقدرة الشركات على الإستمرار أو التعثر ، فمنهم من استخدم نسب التدفقات النقدية ، و الآخرون النسب المتعلقة بأساس الاستحقاق.
- ❖ اختلفت الدراسات السابقة في تحديد مفهوم المتغير التابع، فمنهم من يطلق عليه مفهوم الإفلاس أو التعثر أو العسر المالي ، و يأخذه كمتغير للدراسة أما في دراستنا قمنا بأخذ كل المفاهيم ، تحت تسمية واحدة هي تعثر الشركات.
- ❖ معظم الدراسات السابقة تناولت دور المراجع في تقييم قدرة استمرار الشركات خلال الفترات المقبلة ، في حين الدراسة الحالية تعتمد على السبل التي يعتمد عليها المراجع لمعرفة أن الشركة متعثرة أو شركة سليمة.
- ❖ معظم الدراسات ركزت على بناء نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، و اتضح أن هذه النماذج يمكنها أن تساعد المراجع الحسابات في تحديد توقيت تعثر الشركة بالاعتماد على النسب المالية.
- ❖ تناولت الدراسة الحالية مدى مسؤولية مراجعي الحسابات تجاه حالات تعثر الشركات ، و تقييم قدرة الشركات على الاستمرار استنادا على معايير المراجعة الدولية و الوطنية، (ISA570-ISA560-ISA520)، و الجريدة الرسمية الجزائرية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بمفهوم تعثر الشركات ، و تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط للفترات المقبل ، إلا أن قد يتعرض مراجعي الحسابات للمساءلة القانونية عند تقصيرهم في أداء مهنتهم و مجموعة من النسب المالية و النماذج الرياضية المعتمد عليها في عملية التنبؤ بتعثر الشركات.

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تصب في إطار واحد مع دراسة الحالية ، تم التعرض للأهداف منها ، و الإجراءات المتخذة للتنبؤ ، و طرق المعالجة الإحصائية. و في النهاية تمت مقارنة كل دراسة مع دراسة الحالية من حيث إبراز أوجه الاختلاف مع ذكر ما تميزت به دراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

سنحاول في الفصل الثاني إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقيق من مسؤوليات مراجعي الحسابات و الإجراءات المتبعة في التنبؤ بتعثر الشركات و الإجابة على كل التساؤلات و إثبات فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بغية الإلمام بالموضوع أكثر و إيجاد إجابات للفرضيات المطروحة ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية ، و التقرب بشكل أكبر من مجتمع الدراسة و ذلك بطرح مجموعة من الأسئلة قصد اسقاط الجانب النظري على مجتمع الدراسة لقياس درجة التطابق بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي ، و ذلك من خلال معرفة مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول الطريقة و الإجراءات المتبعة ، و من خلال المطلب الأول عرضنا مجتمع و عينة الدراسة و مصادر جمع البيانات مع تحديد متغيرات الدراسة ، كما و ضحنا طريقة تصميم الاستبيان من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التصميم النهائي ، أما المطلب الثاني تضمن تحليل نتائج الاستبيان و مناقشتها ، أما المطلب الثالث قمنا بمناقشة و تفسير النتائج و اختبار الفرضيات ، حيث تناولنا في المبحث الثاني عرض لنتائج التحليل المالي لعينة من الشركات، و مدى تطابق تقارير مراجعي الحسابات مع التحليل المالي .

المبحث الأول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج التحليل المالي .

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة

تتركز الدارسة الميدانية بشكل أساسي حول طرق أو الوسائل المعتمد عليها للقيام بدارسة على مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات، و ذلك خلال التطرق إلى مجتمع و عينة الدراسة و الأدوات و البرامج المستخدمة ، و كذا تحديد متغيرات الدراسة.

المطلب الأول : الطرق المستخدمة

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة:

أولاً : مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة مجموعة من مراجعي الحسابات المعتمدين من المجلس الوطني و مجموعة من الشركات في بيئة المحاسبة الجزائرية ، و لصعوبة إجراء دراسة كاملة للبيئة الجزائرية تم تعيين و تحديد مجتمع الدراسة في منطقة جنوب شرق الجزائر.

ثانياً : عينة الدراسة:

قصد الحصول على إجابات موضوعية فقد حرصنا على أن تكون أفراد العينة من:

الفئة الأولى: مراجعي الحسابات (خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، محاسب معتمد)

الفئة الثانية: شركات (EURL, SARL).

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية ، بحيث تم توزيع 23 استمارة في ولاية ورقلة (5 حاسي مسعود ، 3 تقرت ، 15 ورقلة) ، و 15 استمارة في ولاية الوادي ، و 12 استمارة في ولاية غرداية ، و 10 استمارة في ولاية بسكرة ، بحيث اعتمدنا طريقة التسليم و الاستلام المباشر ، و البعض الآخر تم توزيعها عن طريق البريد الالكتروني و الفاكس و الآخر عن طرق الاتصال بالزملاء في الأماكن البعيدة ، و بعد الفرز و التبويب و التنظيم ، قمنا بإقصاء (15) استمارة بسب نقص في الإجابات أو لعدم استلامها ، و بقيت (45) استمارة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة و الجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الموزعة.

الجدول رقم (2– 1): الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	60	100%
عدد الاستبيانات المفقودة أو غير المسترجعة	12	20%
عدد الاستبيانات الملغاة	3	5%
عدد الاستبيانات المستخدمة	45	75%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على فرز استمارات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (2–1) يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة بلغت 60 استمارة من بينها 12 استمارة ضائعة و 3 ملغاة، أما الصالحة للدراسة 45 و هي العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها 75%.

حيث تتمثل أيضا عينة الدراسة من 3 شركات تنتمي إلى القطاع الخاص و تم الحصول على تقارير قوائمها مالية لسنة 2012 و 2013. (أنظر الملاحق من رقم 10 إلى 21)

الجدول رقم (2-2): تلخيص بيانات الدراسة

الصنف	التقرير	الشركة	السنة
EURL	1	E1	2012
EURL	2	E2	2012
SARL	3	E3	2013

المصدر : من اعداد الطالبة بناءاً تقارير الشركة

ثالثاً : متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (2-1): يبين متغيرات الدراسة

المصدر : من اعداد الطالبة

رابعاً:قياس و طريقة جمع متغيرات الدراسة:

بعد تحديد متغيرات الدراسة سنقوم بعرض كيفية قياسها و طرق جمعها ، و ذلك من خلال قياس المتغيرات المستقلة و المتمثلة في مراجعي الحسابات و مدى إمكانية التنبؤ بتعثر الشركات باعتماد على التحليل المالي كأداة فعالة ، كما أشرنا لها في الجانب النظري و ما تناولته الدراسات السابقة بالتحليل و التفصيل و من خلال الفرضيات الموضوعة في المقدمة ، و ذلك عن طريق استعمال أداة الاستبيان ، باعتبارها أداة من أدوات البحث العلمي ، و استخدام الأدوات و البرامج الإحصائية.

الفرع الثاني : الأدوات و البرامج المستخدمة في الاستبيان:

أولاً : تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) :

اعتمدنا على الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية حيث تضمنت 21 سؤالاً (الملحق رقم 2) ، حصرنا من خلالها على تغطية الأسئلة المطروحة في الإشكالية و فرضيات الدراسة ، كما تم تصميم بشكل مبسط و سهل لكي يتمكن المستجوب من الإجابة عليها.

احتوى الاستبيان على مقدمة صغيرة و هي عبارة عن توطئة بسيطة موجهة لعينة الدراسة ، توضح فكرة الدارسة التي تدور حولها أسئلة الاستبيان ، و الهدف منها من أن المعلومات التي يدلون بها لن تستخدم إلا في مجال البحث و الإفادة ، و فيما يخص أسئلة الاستبيان فقد قمنا بتقسيمها كالآتي:

المحور الأول : و تضمن معلومات عامة عن المستجوب (التأهيل العلمي ، التخصص العلمي ، الوظيفة الحالية ، الخبرة المهنية).

المحور الثاني : و تضمن 11 سؤالاً يسعى على معرفة الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات.

المحور الثالث : و تضمن 10 أسئلة تسعى على معرفة مسؤوليات القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات.

و قد تم تصميم الاستبيان بحيث يمكن استخدام مقياس ليكارت الثلاثي على إجابات ، بحيث تمنح درجات الموافقة كالتالي:

الجدول رقم (2-3): مقياس ليكارت الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
3	2	1

المصدر : من اعداد الطالبة

ثانياً : تحكيم الاستبيان:

حتى يكون المقياس صالحا و يعطي نتائج موضوعية و موثوقة ، و قبل البدء في عملية توزيعه ، خضع الاستبيان لعملية تحكيم من طرف الأساتذة بجامعة ورقلة و الذي بلغ عددهم 5 مختصين في المجال انظر إلى الملحق رقم (1)، قصد التأكد من وضوح الأسئلة و شموليتها وواقعتها في مختلف الجوانب ، بحيث قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- ✓ هل الصياغة واضحة و مفهومة؟
- ✓ هل هناك أي غموض في الصياغة؟
- ✓ هل تعليمات الإجابة (موافق / محايد / غير موافق) واضحة و مفهومة؟
- ✓ هل العبارات متناسقة مع تعليمات الإجابة؟
- ✓ هل كل فقرة من فقرات المحاور تقيس جزء من الظاهرة محل القياس؟
- ✓ هل مجموع فقرات كل المحاور تقيس محل القياس؟

و استناداً إلى الملاحظات و التوجهات التي أبداها الأساتذة المحكمون، قمنا بإجراء ما يلزم من حذف و تعديل في العبارات في ضوء المقترحات المقدمة و ذلك بالاتفاق مع المشرف، و بذلك تم صياغة الاستبيان في صوته النهائية.

ثالثاً : البرامج المستخدمة في معالجة الاستبيان:

من أجل اعطاء صورة واضحة عن المعلومات التي تخص عينة الدراسة و تسهيل عملية الملاحظة و التحليل ، ارتأينا أن نختار أسلوب ملائم في التحليل يكون متوافق مع نوع البيانات المراد تحليلها ، و بالتالي فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 24) ، و ذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار الفرضيات ، و أهم الأساليب الإحصائية التي استخدمت كما يلي:

1- **مقاييس الإحصاء الوصفي** : و ذلك لوصف عينة الدراسة و إظهار خصائصها ، و هذه الأساليب هي المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2- **ضبط المقياس عن طريق ألفا كرو نباخ** : لإجراء اختبار ثبات أسئلة الاستبيان نستخدم أحد معاملات الثبات و الصدق هو معامل ألفا كرو نباخ .

الجدول رقم (2-4): قياس ثبات الاستبيان

عدد الأسئلة	ألفا كرو نباخ
21	0.704

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان انظر(ملحق رقم 3)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان تطبيق معامل ثبات الاستبيان حسب ألفا كرو نباخ على جميع فقرات الاستبيان كان بالتقريب (0.704) أي 70.4% من العينة يعيدون نفس الإجابة ، و هو ثبات موجب كافي من الناحية الإحصائية لمثل هذه الدراسة ، و بالتالي تم التأكد من صدق و ثبات الاستبيان مما يجعله صالحا و إمكانية الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان و مناقشتها

الفرع الأول: عرض و تحليل نتائج الاستبيان :

أولاً : تحليل عامل التأهيل العلمي:

الشكل رقم (2-2): توزيع أفراد العينة حسب التأهيل العلمي

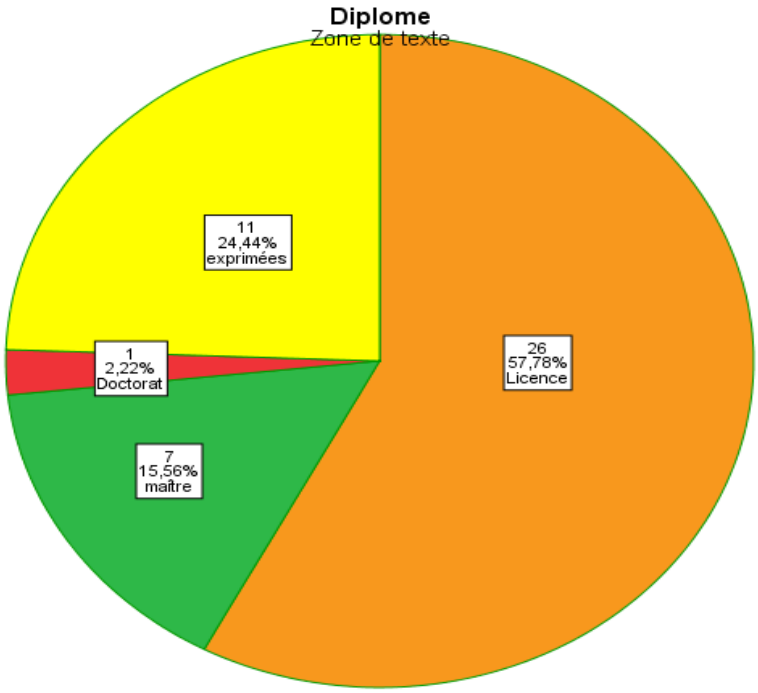

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ أن التوزيع الخاص بمتغير التأهيل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس حيث بلغ نسبتهم 57.78% بالنسبة لمراجعي الحسابات في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر و الماجستير 15.56% و نسبة الدكتوراه 2.22%، كما بلغت نسبة شهادات المهنية 24.44% .

نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حاملي الشهادات الجامعية و خاصة ليسانس، و هذا ما ينعكس بالإيجاب على الدراسة (يزيد في دقة المعلومات).

ثانياً: تحليل العامل التخصص العلمي:

الشكل رقم (2-3): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

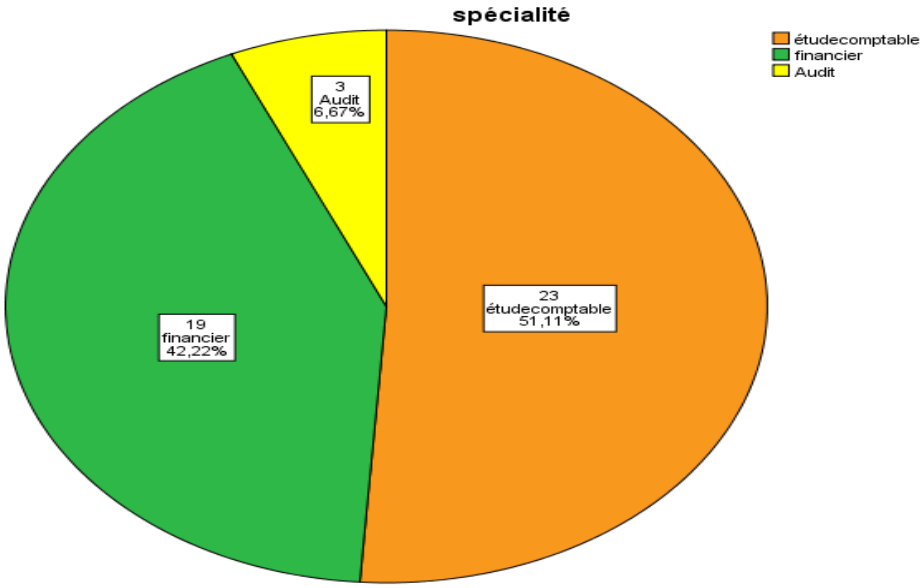

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ أن التوزيع الخاص بمتغير التخصص العلمي أن أغلبية مراجعي الحسابات حاملين لشهادات في دراسات محاسبية تقدر بـ 51.11% ، و نسبة حاملين شهادات مالية 42.22% في حين أن نسبة حاملين لشهادات التدقيق تقدر بـ 6.67%.

ثالثاً : تحليل عامل الوظيفة:

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

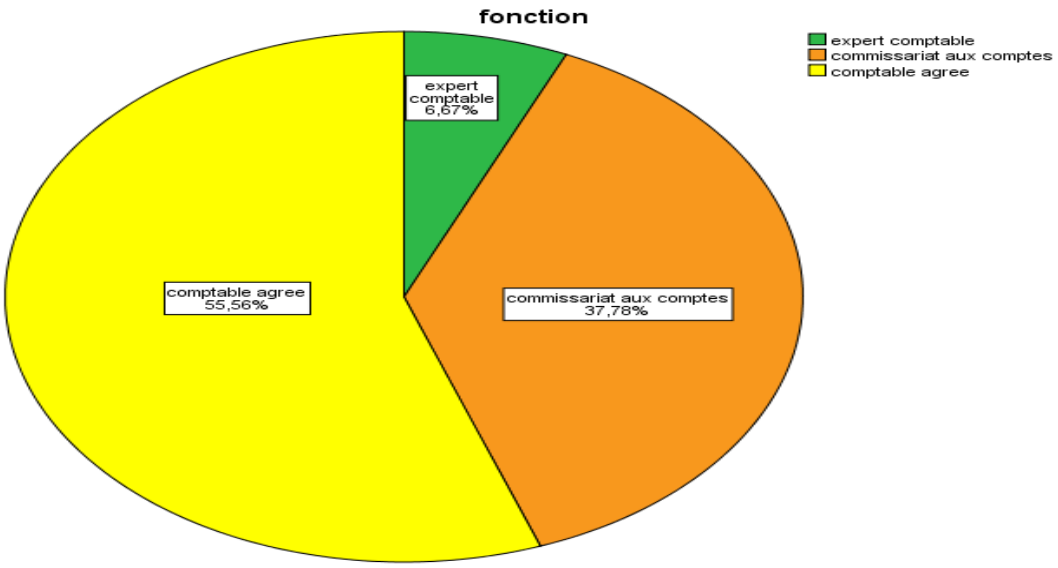

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم (2-4) نلاحظ أن نسبة المحاسبين المعتمدين تقدر بـ 55.56% كونهم يعملون في مكاتب محافظي الحسابات ، اما نسبة محافظي الحسابات مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تقدر بـ 37.78% اما نسبة الخبراء المحاسبين مقدرة بـ 6.67%.

رابعاً : تحليل معامل عدد سنوات الخبرة:

الشكل رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

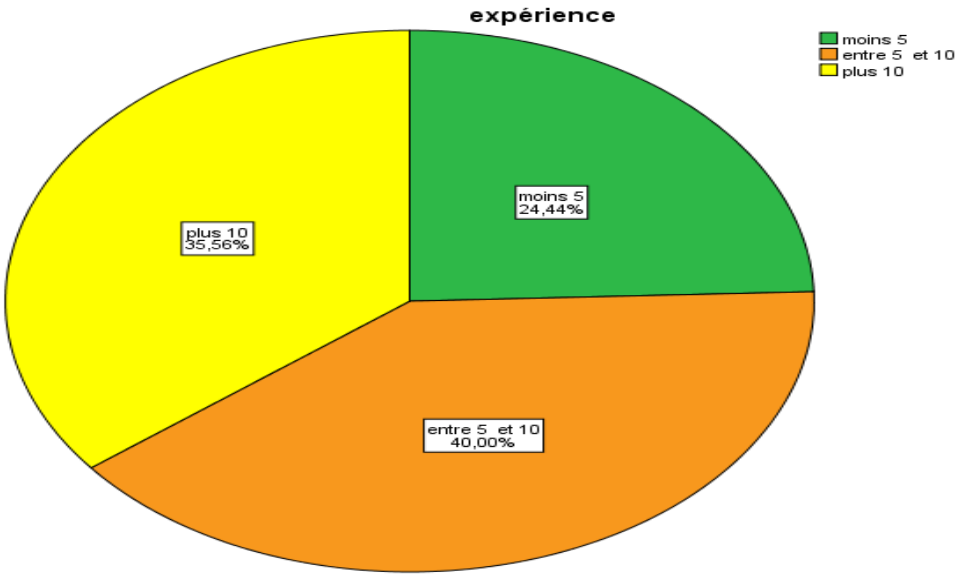

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم (2-5) نلاحظ أن نسبة الخبرة الأكبر لمراجعي الحسابات من 5 إلى 10 سنوات 40% و أكثر من 10 سنوات بلغت نسبة 35.56%، و هذا دليل على الخبرة العملية الجيدة في عملهم ، و هذا ما يعزز من قدرتهم على التعامل مع الاستبيان بشكل موضوعي.

الفرع الثاني: دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محوري الاستبيان:

لقياس درجة المرافقة على مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات ، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة ، و معرفة تجاه كل فقرة حسب مقياس ليكارت الثلاثي:

الجدول رقم (2-5): الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	الاتجاه
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة

أولاً: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلق بالإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات.

الجدول رقم (2-6): نتائج الاجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات

المحور الأول	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	%	%	%			
1.يقوم مراجع الحسابات بتتبع نتائج الشركة – محل المراجعة – و مسبباتها خصوصا في حالة تحقيق خسائر جسيمة.	10	4	31	2.466	0.842	موافق
	22.2	8.9	68.9			
2.يقوم مراجع الحسابات بفحص الأنظمة المالية و الإدارية و أنظمة المراقبة المالية ، للتأكد من مدى ملائمتها لحسن سير الأعمال الشركة و المحافظة على رأس مالها.	3	10	32	2.644	0.608	موافق
	6.7	22.2	71.1			
3.يستخدم مراجع الحسابات المؤشرات و النسب المالية للتمكن من دراسة الوضع المالي للشركة خلال الفترات الحالية و السابقة.	3	15	27	2.533	0.625	موافق
	6.7	33.3	60			
4.يستند مراجع الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد الاوضاع التي تسمح بالتنبؤ بحالة التعثر المالي للشركات.	9	24	12	2.066	0.687	محايد
	20	53.3	26.7			
5.تساعد الخبرة المهنية لمراجع الحسابات في اتخاذ الإجراءات و الخطوات التي تساعده في عملية التنبؤ بتعثر الشركات.	3	7	35	2.711	0.588	موافق
	6.7	15.6	77.8			
6.يقوم مراجع الحسابات بتوسيع عينة الفحص عند الريب في حالة الوضع المالي للشركة.	6	13	26	2.444	0.724	موافق
	13.3	28.9	57.8			
7.يعود مراجع الحسابات لدراسة مدى التزام الشركة بتقارير المراجعة السابقة و الاقتراحات المستوحاة منها عند الريب في حالة الوضع المالي للشركة.	4	13	28	2.533	0.660	موافق
	8.9	28.9	62.2			
8.يقوم مراجع الحسابات بالبحث في اسباب الإجراءات القانونية و القضائية المتعلقة بالشركة في حالة وجودها و يقترح إرشادات بخصوص مراجعتها .	5	11	29	2.533	0.694	موافق
	11.1	24.4	64.4			
9.يستند مراجع الحسابات على مجموعة من المعايير و النماذج الرياضية تمكنه من التمييز بين الشركات السليمة و المتعثرة.	3	14	28	2.555	0.623	موافق
	6.7	31.1	62.2			

10.يستخدم مراجع الحسابات التحليل المالي (المراجعة التحليلية) للوصول إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بالتعثر.	10	13	22	2.266	0.809	محايد
	22.2	28.9	48.9			
11.يقوم مراجع الحسابات بمقارنة حالة الوضع المالي للشركة – محل المراجعة – بالشركات المتعثرة و السليمة من نفس القطاع.	14	14	17			
	31.1	31.1	37.8	2.066	0.836	محايد
المتوسط العام للمحور الأول				2.438	0.357	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على برنامج spss

ثانياً: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بالمسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات.

الجدول رقم (2–7): نتائج مسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات

المحور الثاني	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	%	%	%			
1.يقوم مراجع الحسابات بتوسيع نطاق الفحص في حالة الشعور بغموض الوضع الحقيقي للشركة.	5	7	33	2.622	0.683	موافق
	11.1	15.6	73.3			
2.يرتكز مراجع الحسابات على تدقيق اتفاقيات القروض و التزاماتها باعتباره ذلك من مسؤوليته.	7	22	16	2.200	0.694	محايد
	15.6	48.9	35.6			
3.يستوجب على مراجع الحسابات الالتزام بالحياد و الاستقلالية بأكبر قدر و مهما كانت أثار نتائج عمله.	4	6	35	2.688	0.633	موافق
	8.9	13.3	77.8			
4.لا ينبغي لمراجع الحسابات الاهتمام بإبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية فقط و إهمال المخاطر المحتملة و المتعلقة بنشاط الشركة ككل.	14	14	17	2.066	0.836	محايد
	31.1	31.1	37.8			
5.من مسؤولية مراجع الحسابات الإفصاح عن كل العوامل و الأمور التي تعيق أداء عمله بشكل عادي.	5	13	27	2.488	0.694	موافق
	11.1	28.9	60.0			
6.مراجع الحسابات غير ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي الحالي و المستقبلي للشركة.	25	10	10	1.666	0.825	محايد
	55.6	22.2	22.2			
7.يستوجب على مراجع الحسابات الإشارة لكل التهديدات المحتملة التي تواجه استمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره	9	11	25	2.355	0.802	موافق
	20.0	24.4	55.6			

8.بإمكان مراجع الحسابات في حالة التنبؤ بتعثر الشركة الإستعانة بمستشار قانوني أو مالي أو جبائي لتقويم تنبؤه.	3	21	2.400	0.617	موافق
	6.7	46.7			
9.من مسؤولية مراجع الحسابات الإفصاح عن تنبؤ بتعثر الشركة من خلال رأيه الفني الواضح في تقرير (السلبي ، التحفظي).	5	13	2.488	0.694	موافق
	11.1	28.9	60.0		
10.يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا في حالة تقصيره في الإنذار المبكر عن تعثر الشركات أثناء و بعد نهاية عمله.	3	18	2.466	0.625	موافق
	6.7	40.0	53.3		
المتوسط العام للمحور الأول			2.344	0.301	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على برنامج spss

المطلب الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الاستبيان

الفرع الأول: تحليل و تفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين تجاه محوري الاستبيان:

أولاً : تحليل و تفسير نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص بالإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات:

- **التحليل:**

يتضح من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول رقم (2-6) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور الأول ، قد تراوحت بين (2.066 – 2.711) و بانحرافات معيارية بين (0.588 – 0.842)، و أن العبارة رقم (5) التي تنص على " تساعد الخبرة المهنية لمراجع الحسابات في اتخاذ الإجراءات و الخطوات التي تساعد في عملية التنبؤ بتعثر الشركات " هي الأعلى بين متوسطات الاجابات ، بمتوسط الحسابي بلغ 2.711 و بانحراف معياري فقد بلغ 0.588 ، في حين أن العبارتين رقم (4) و (11) و التي تنص على التوالي " يستند مراجع الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد الاوضاع التي تسمح بالتنبؤ بحالة التعثر المالي للشركات " و " يقوم مراجع الحسابات بمقارنة حالة الوضع المالي للشركة – محل المراجعة – بالشركات المتعثرة و السليمة من نفس القطاع "، احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.066 فتندرج تحت الرأي المحايد حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، و بالانحراف المعياري بلغ على توالي 0.687 و 0.836 ، إلا أنه عامة يتضح بأن أفراد العينة كان رايهم إيجابي بالموافقة على العبارات بأنه كلما اعتمد مراجعي الحسابات على اجراءات و العوامل التحليل المالي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات و ذلك بمستوى مرتفع و بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.438 و انحراف معياري قدر بـ 0.357 مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات .

- **التفسير:**

من خلال التحليل السابق وجدنا أن مراجعي الحسابات يقومون بمجموعة من الإجراءات التحليلية اللازمة مما يساعدهم على التنبؤ بتعثر الشركات ، و ذلك بالاعتماد على الأسس و معايير المراجعة المتعارف عليها ، و المعايير المهنية عند مزاولة مهنتهم ، حيث أن المتوسط الحسابي لفقرات العينة بلغ بـ 2.438 و هو ما يؤكد الاعتماد على الأدلة الكافية و الملائمة ، و اعتمادهم على نظريات و نماذج معينة لتفسير تعثر الشركات و تحسين معارفهم فيما يخص النماذج و التطبيقات و استخدامهم للتحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات ، بالإضافة الإستعانة بالخبراء في مجال المحاسبة و القانون و

أنظمة المعلومات، زيادة إلى اعتمادهم على المراجعة التحليلية عند المراجعة مما يسهل الوصول إلى نتائج دقيقة لحالات التنبؤ، و عدم التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات و إنما يعتمدون على أساليب موضوعية و مدروسة في التحليل المالي.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ أن مراجعي الحسابات على دراية كافية و فهما جيدا لمعايير المراجعة الدولية و الوطنية مما يعزز قدرتهم على القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة بكل كفاءة و فعالية ، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل بخصوص الوضع المالي المستقبلي للشركة؛
- ✓ أن مراجعي الحسابات يقومون باستخدام التحليل المالي كوسيلة ايجابية تساعده للوصل إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بتعثر الشركات .

ثانياً : تحليل و تفسير نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بمسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات:

- ➢ **التحليل:**

يتضح من خلال ملاحظة بيانات الواردة في الجدول رقم (2-7) ، إن المتوسطات الحسابية بالنسبة عينة الدراسة قد تراوحت ما بين 1.666 و 2.688 ، و أن العبارة رقم (3) التي تنص على " يستوجب على مراجع الحسابات الالتزام بالحيادية و الاستقلالية بأكبر قدر و مهما كانت أثار نتائج عمله " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات و بمتوسط حسابي بلغ بـ 2.688 ، اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.633 ، في حين أن العبارة رقم (6) التي تنص على أن " مراجع الحسابات غير ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي الحالي و المستقبلي للشركة " احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي و الذي بلغ 1.666 فتندرج تحت الرأي غير موافق حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، و ذلك بانحراف معياري بلغ 0.825 ، إلا أنه بصفة عامة يتضح بأن موافقة أفراد العينة على المحور الثاني إذ بلغ المتوسط الحسابي العام بـ 2.344 ، كما أن الإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني بلغ 0.301 مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات .

- ➢ **التفسير:**

بناءا على النتائج السابقة يتضح لنا تأثير المسؤولية القانونية على المراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات و استمرارية نشاط الشركة للفترة المقبلة ، أن عدم بدل العناية المهنية اللازمة و الكافية أثناء تأدية مهامه سيعرضه للمساءلة ، و بالتالي يجب ممارسة الحذر المهني ، و يحلل في اطار مهمته بعض الوقائع و الأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية النشاط ، أو تشير إلى ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية ، و إذا لم يتعرض المراجع الحسابات لتلك المؤشرات و لم يذكرها في تقريره فإن ذلك يضعه تحت طائلة المسؤولية المدنية و الجزائية لأنه قصر في تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها فيما يتعلق ببدل العناية المهنية اللازمة . بالإضافة إلى ممارستهم للشك المهني و العناية المهنية خلال عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالتعثر الشركات ، كما على المراجع الإستعانة بمستشارين قانونيين في حالة صعوبة تحديد مسؤوليته أثناء مزاولة مهنته ، مع الحفاظ على مبدأ السر المهني نتيجة غير موافق التي اتضحت في العبارة (6) " مراجع الحسابات غير ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي الحالي و المستقبلي للشركة " هذا بناءا على آراء عينة الدراسة بحيث قدر المتوسط الحسابي لها بـ 1.666 ، و هذا يعود إلى العديد من العوامل ، منها عوامل مرتبطة بالمراجع (كالخبرة المهنية ، فهم المراجع لواجباته و مسؤوليته حول استمرار نشاط الشركة ، استقلاليته ، موضوعيته ، نزاهته ، الكفاءة المهنية) .كل هذه المسؤوليات تمكن المراجعي الحسابات من القيام بعملية المراجعة بطريقة قانونية و جيدة و بالتالي اصدار رأي فني و محايد بشأن صدق.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ يجمع مراجع الحسابات كل الأدلة الكافية و الملائمة لتمنحه تأكيد معقول حول وجود شك معتبر بشأن استمرار النشاط الشركة؛
- ✓ اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديدات محتملة تعرقل النشاط للفترة المقبلة ؛
- ✓ يقوم مراجعي الحسابات بالحفاظ على السر المهني في حدود مسؤوليتهم القانونية ؛
- ✓ على المراجع ممارسة الشك المهني عند تأدية مهامه؛
- ✓ اصدار تقرير فني و محايد حول الصدق ؛

الفرع الثاني : الإرتباط بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و المسؤوليته القانونية تجاه التنبؤ :

للإجابة على هذه الإشكالية و معرفة العلاقة بين المحورين ، سوف نقوم بوضع الفرضيات التالية :

الفرضية H_0: يعتمد مراجع الحسابات على الاجراءات التحليلية للتنبؤ بتعثر الشركات .

الفرضية H_1: تقع المسؤولية القانونية على عاتق مراجع الحسابات عند عدم التنبؤ بتعثر الشركات.

أولاً : قياس الإرتباط :

باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS 24 سوف يتم حساب معامل الارتباط بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و مسؤوليته القانونية تجاه التنبؤه ، و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2–8) : يوضح العلاقة بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و مسؤوليته القانونية تجاه التنبؤه.

Corrélations

		T1	T2
T1	Corrélation de Pearson	1	,324*
	Sig. (bilatérale)		,030
	N	45	45
T2	Corrélation de Pearson	,324*	1
	Sig. (bilatérale)	,030	
	N	45	45

حيث:

T1 : الإجراءات

T2 : المسؤولية

المصدر : من اعداد الطالبة على برنامج SPSS 24

ثانياً: تحليل و تفسير النتائج:

من خلال الجدول يتضح أن مستوى دلالة الإختبار sig تساوي 0.03 و هي أقل من 0.05 أي أن الإختبار معنوي ، كما يبين الجدول أن معامل الإرتباط بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و مسؤوليته القانونية تجاه تنبؤه يساوي 0.324 أي 32.4% فهو ارتباط ضعيف موجب .

و بالتالي نستنتج أن الإجراءات المراجعة المتبعة تتأثر بمسؤولية القانونية لمراجع الحسابات غير أن هذا التأثير ضعيف و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- ✓ لا يركز مراجعي الحسابات بشكل كبير على التحليل المالي أثناء عملية المراجعة، و عدم تطبيقهم للنماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ خبرة مراجعي الحسابات في مزاولة مهنة المراجعة غير كافية؛
- ✓ عدم معرفة الواجبات و المسؤوليات المرتبطة عليه تجاه التنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ نقص معارف المراجعي الحسابات بخصوص التطبيقات و النماذج؛

الفرع الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة:

بعد قيامنا بعملية تحليل و تفسير النتائج و اختبار الفرضيات ، تم استخلاص مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها و مقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة:

- ❖ يلتزم مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بتعثر الشركات ، و تقييمهم لإستمرارية النشاط للفترة المقبلة ، و كذلك مسؤوليتهم القانونية اللازمة تجاه التنبؤ بتعثر الشركات ، و هذا ما جاءت به دراسة (عاهد عيد سرحان 2007) في تقويم القدرة على الإستمرارية .
- ❖ يقوم مراجعي الحسابات بالتحليل المالي (المراجعة التحليلية) للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو تعثر الشركات مقارنة بفترات سابقة ، أو عن طريق شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس النشاط ، و ذلك كأسلوب للتنبؤ بالتعثر الشركات وهذا ما جاء به دراسة (يوسف جربوع 2005).
- ❖ يستخدم مراجعي الحسابات كل ماهو متاح من أدوات احصائية و رياضية ، و اهتمامه بتحسين معارفه فيما يخص النماذج و التطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بتعثر الشركات ، و هذا ما جاءت به دراسة (مطر 2010 – نموذج Sherrod).

المبحث الثاني : عرض نتائج التحليل المالي

المطلب الأول : حساب و تحليل نتائج النسب المالية و النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات

بغية الوصول إلى النتائج المرجوة لابد من مقارنة أدوات التحليل المالي مع الإجراءات التحليلية المتبعة من طرف مراجعي الحسابات و المتمثلة فيما يلي[1] :

- يستند على التوقع بأن العلاقة بين المعلومات الموجودة تكون مستمرة في حالة غياب ظروف معروفة معاكسة ؛
- الأهمية النسبية للبند المعني مثلاً : رصيد المخزون ؛
- الإجراءات الأخرى المنجزة من قبل المراجع فحص قابلية تحصيل الديون ؛
- الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المحتملة مثل : مقارنة هامش الربح الإجمالي بين فترة و أخرى ؛
- تقدير المخاطر اللازمة و مخاطر الرقابة للذمم المدينة

الفرع الأول : حساب و تحليل نتائج النسب المالية :

أولاً : حساب النسب المالية:

[1] - معيار المراجعة الدولية ، **ISA 520** ، الإجراءات التحليلية ، ص158-159

جدول رقم (2-9): حساب النسب المالية

الفئات	العلاقات	الشركة 1		الشركة 2		الشركة 3	
		N	N-1	N	N-1	N	N-1
نسب الرفع المالي	نسبة القروض إلى مجموع الأصول = مجموع القروض/ مجموع الأصول	90%	102%	6%	6.4%	%0	%0
	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين = الديون طويلة الأجل/ صافي حقوق المساهمين+الديون طويلة الأجل	36.17 %	-5.04%	94.51 %	98.14 %	38.85 %	43.9 %
نسب السيولة	نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	0.9	20.4	0.73	0.66	1.74	1.63
	نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة – المخزون/ الخصوم المتداولة	8.94	20.13	0.73	0.64	1.59	1.48
	نسبة سيولة النقدية = الأصول النقدية و شبه النقدية/ الخصوم المتداولة	0.32	6.96	0.04	0.05	0.66	0.56
	نسبة رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة/ صافي المبيعات	1	12.6	-0.99	-0.92	0.68	0.61
نسب الكفاءة	نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل = المبيعات/ صافي رأس المال العامل	0.2	0.16	308.28	390	8.14	6.86
	نسبة دوران المخزون = صافي المبيعات / المخزون	12.29	5.86	92.04	25.35	7.5	7.28
	نسبة دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد الذمم	0.11	0.11	0.38	0.61	1.16	1.11
نسب الربحية	نسبة هامش صافي الدخل (الربح) = صافي الدخل / صافي المبيعات	-40%	-83.61%	17.63 %	3.97 %	19.29 %	22.17 %
	نسبة العائد على إجمالي الأصول = الأرباح القابلة للتوزيع/إجمالي الأصول	-18%	-24.73%	4.46%	1.43 %	9.11%	10.07 %

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على الملاحق رقم(10-11-12-14-15-16-18-19-20)

ثانياً : تحليل نتائج :

✓ الشركة 1 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) بأن مؤشرات الرفع المالي تبين نسبة الدين في n-1 تقدر بـ 102% تفوق 100% أي أن مديونية الشركة أكبر من أصولها ، و بالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة بينما انخفضت في سنة n إلى 90% . أما بنسبة للديون المستغلة من رأس المال المتوفر في سنة n-1 كانت نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين سالبة تقدر بـ 5.04%- أي لاتوجد مخاطر ، إلا أن ارتفعت نسبة المخاطر المحتملة في n بنسبة 36.17%.

أما بالنسبة لمؤشرات السيولة يتضح من خلالها أن نسبة التداول تبين بأن قدرة الشركة على تغطية أو سداد خصومها المتداولة بمقدار 20.4 ، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات في سنة n-1 و قد انخفضت بنسبة 0.9 في سنة n. أما بالنسبة لنسبة التداول السريعة نلاحظ بأنها أكبر من 1.1 تقدر بـ 20.13 و 8.94 في سنة n-1 و n على التوالي ، هذا يعني أن الشركة لها القدرة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإعتماد على بيع المخزون ، إلا أن نشاهد بأن هناك فرق كبير بين نسبة التداول و نسبة التداول السريعة في السنة n ، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد بشكل كبير على المخزون السلعي . فلاحظ بأن هناك إرتفاع في نسبة السيولة النقدية يقدر بـ 6.96 في سنة n-1 و هذا مؤشر إيجابي عن سيولة الشركة و الوضع المالي لها ، إلا إنخفضت هذه النسبة بشكل كبير في السنة n بنسبة 0.32 و هذا بما يؤدي بالشركة إلى التدهور . بينما نسبة رأس المال العامل المقدرة بـ 1 و 12.6 لسنة n-1 و n على التوالي ، تبين بأن قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل .

أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة نلاحظ من خلال عملية القياس بأن نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل مدى استثمار الجيد لرأس المال العامل المقدر بـ 0.16 في سنة n-1 ثم ارتفع بنسبة 0.2 في سنة n ، بينما تبين نسبة دوران المخزون في سنة n-1 نسبة 5.86 ثم ارتفع بشكل كبير في السنة n بمقدار 12.29، و هذا دليلاً على قوة كفاءة الأداء، إلا أن لاحظنا في نسبة دوران الذمم المدينة المقدرة بـ 0.11 في السنتين n-1 و n ، حيث توضح هذه النسبة مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل .

حيث نلاحظ من خلال مؤشر الربحية بأن نسبة هامش صافي الدخل المقدر بـ 83.61%- في سنة n-1 و في السنة n ارتفعت نسبة هامش صافي الدخل بـ 40%-، إلا أنها بقية النسبة سالبة أي لم تحقق الشركة ربحاً ، نتيجة عدم السيطرة على التكاليف . بينما تبين بأن الشركة لم تتمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول المتمثل في 24.43%- لسنة n-1 و 18%- في السنة n ، و هذا ماجاء وفق الإجراءات التحليلية .

✓ الشركة 2 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) بأن مؤشرات الرفع المالي تبين نسبة الدين في n-1 و n تقدر بـ 6% و 6.4% على التوالي أي أن نسبة المخاطر المحتملة منخفضة ، يعني أن الشركة تمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها. إلا أن نلاحظ ارتفاع في الديون المستغلة من رأس المال في سنة n-1 يقدر بـ 98.14% و في سنة n إنخفضت نسبته إلى 94.51%.

أما بالنسبة لمؤشرات السيولة يتضح من خلالها أن نسبة التداول تبين بأن قدرة الشركة على تغطية خصومها المتداولة بمقدار 0.66 ، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات في سنة n-1 و قد ارتفعت نسبتها في n إلى 0.73

. أما بالنسبة لنسبة التداول السريعة نلاحظ بأنها أقل من 1.1 المتمثل نسبتها في 0.73 و 0.64 في سنة n و n -1 على التوالي ، أي هناك توازن بين نسبة التداول و نسبة التداول السريعة ، إلا أن ينبغي النظر إلى الشركة بشكل شديد. فلاحظ بأن هناك إنخفاض كبير في نسبة السيولة النقدية يقدر بـ 0.04 و 0.05 لسنة n-1 و n على التوالي ، و هذا مؤشر سلبي عن سيولة الشركة و الوضع المالي لها . بينما نسبة رأس المال العامل المقدرة بـ 0.92- و 0.99- لسنة n-1 و n على التوالي ، تبين بأن عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل .

أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة نلاحظ من خلالها أن نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل مدى استثمار الجيد لرأس المال العامل المقدر بـ 390 في سنة n-1 ثم انخفض بنسبة 308.28 في سنة n ، بينما تبين نسبة دوران المخزون في سنة n-1 نسبة 25.35 ثم ارتفع بشكل كبير في السنة n بمقدار 92.04، و هذا دليلاً على قوة كفاءة الأداء، إلا أن لاحظنا في نسبة دوران الذمم المدينة المقدرة بـ 0.61 في السنة n-1 و إنخفضت في سنة n بنسبة 0.38 حيث توضح هذه النسبة مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل .

حيث نلاحظ من خلال مؤشر الربحية بأن نسبة هامش صافي الدخل المقدر بـ 3.97 %في سنة n-1 و في السنة n ارتفعت نسبة هامش صافي الدخل بـ 17.63%، حيث تعبر هذه النسبة على مقدار ما حققته الشركة من ربح كل وحدة من المبيعات ، هذا ما يبين بأن الشركة كانت تسيطر على تكاليف . بينما تبين بأن الشركة تمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول المتمثل في 1.43 % لسنة n-1 و 4.46% في السنة n ، و هذا ما اعتمد به في الإجراءات التحليلية .

✓ الشركة 3 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) بأن مؤشرات الرفع المالي تبين نسبة الدين في سنة n-1 و n معدومة بـ 0% أي لاتوجد مخاطر ، هذا ما تبين بأن الشركة تعتمد بشكل أكبر على أصولها . إلا أن نسبة الديون المستغلة من رأس المال تبين نسبة المخاطر المحتملة حيث قدرت في سنة n-1 بـ 43.9 % و انخفضت إلى 38.85% في سنة n.

أما بالنسبة لمؤشرات السيولة يتضح من خلالها أن نسبة التداول تبين بأن قدرة الشركة على سداد خصومها المتداولة بمقدار 1.63 ، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات في سنة n-1، و قد ارتفعت نسبتها في n إلى 1.74 . أما بالنسبة لنسبة التداول السريعة نلاحظ بأنها أكبر من 1.1 تقدر بـ 1.59 و 1.48 في سنة n-1 و n على التوالي ، و نلاحظ بأن النسبتين التداول و التداول السريع متقاربتين ، و يعني هذا بأن الشركة لها قدرة كبيرة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإعتماد على بيع المخزون السلعي . لاحظ بأن هناك إنخفاض في نسبة السيولة النقدية يقدر بـ 0.56 و 0.66 لسنة n-1 و n على التوالي ، و هذا مؤشر سلبي عن سيولة الشركة و الوضع المالي لها ، بينما نسبة رأس المال العامل المقدرة بـ 0.61 و 0.68 لسنة n-1 و n على التوالي ، تبين بأن لها قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل .

أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة نلاحظ من خلالها أن نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل مدى استثمار الجيد لرأس المال العامل المقدر بـ 6.86 في سنة n-1 ثم ارتفعت بنسبة 8.14 في سنة n ، بينما تبين نسبة دوران المخزون في سنة n-1 نسبة 7.28 ثم ارتفع بشكل كبير في السنة n بمقدار 7.5 ، و هذا دليلاً على قوة كفاءة الأداء، إلا أن لاحظنا في نسبة دوران الذمم المدينة المقدرة بـ 1.11 في السنة n-1 و إرتفعت في سنة n بنسبة 1.16 حيث توضح هذه النسبة مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل .

حيث نلاحظ من خلال مؤشر الربحية بأن نسبة هامش صافي الدخل المقدر بـ 22.17 % في سنة n-1 و في السنة n إنخفضت نسبة هامش صافي الدخل إلى 19.69%، حيث تعبر هذه النسبة على مقدار ما حققته الشركة من ربح كل

وحدة من المبيعات ، هذا ما يبين بأن الشركة كانت تسيطر أفضل على تكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى . بينما تبين بأن الشركة تتمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح بشكل جيد نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول المتمثل في 10.07 % لسنة n-1 و 9.11 % في السنة n ، و من خلال هذا التحليل نلاحظ بأن هناك توافق مع الإجراءات التحليلية .

الفرع الثاني : حساب و تحليل نتائج النماذج الرياضية :

أولاً : حساب نموذج Kida :

$$Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.42X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

الجدول رقم (2-10): حساب نموذج Kida

المتغيرات	نسب المالية	الشركة1		الشركة 2		الشركة 3	
		N	N-1	N	N-1	N	N-1
X_1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	-0.18	-0.17	0.04	0.01	0.12	0.13
X_2	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.05	-0.04	0.05	0.01	0.46	0.42
X_3	الأصول السائلة / الخصوم المتداولة	8.95	20.14	0.74	0.65	1.6	1.49
X_4	المبيعات / إجمالي الأصول	0.07	0.04	0.27	0.37	1.37	1.34
X_5	النقدية / إجمالي الأصول	0.01	0.09	0.04	0.05	0.36	0.32
	=Z	3.63	8.31	0.42	0.47	1.72	1.64

المصدر : من اعداد الطالبة

ثانياً : تحليل نتائج :

- ✓ **الشركة 1 :**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) بأن نتيجة Z في السنة n-1 كانت مرتفعة بنسبة 8.31 ، و ثم إنخفضت في السنة n بنسبة 3.63 ، إلا أن نتيجة Z موجبة يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر ، هذا ما يبين بأن المركز المالي للشركة سليم .

- ✓ **الشركة 2 :**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) بأن نتيجة Z في السنة n-1 و n متمثلة 0.74 و0.42 على التوالي ، أي أن نتيجة Z موجبة و تفوق 0 يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر .

- ✓ **الشركة 3 :**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) بأن نتيجة Z في السنة n-1 و n متقاربتين 1.64 و 1.72 على التوالي ، لاحظنا بأن نتيجة Z موجبة و تفوق 0 يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر.

ملاحظة: إذا كانت النتيجة سالبة فإن الشركة مهددة بالتعثر ، و قد اثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بتعثر الشركات وصلت إلى 95%

المطلب الثاني : مقارنة بين تقارير المالية لمراجع الحسابات و التحليل المالي

الفرع الأول : تقارير المالية لمراجع الحسابات:

✓ **الشركة 1 :**

- زيادات في رأس المال بـ 232% كإجراء أن تنجح في منح الدولة .
- بين بأن هناك تطور مهم في الذمم الدائنة بنسبة 583% بما ينصح بتكريم الديون الخاصة بالموردون.
- لاحظنا بأن رصيد الذمم المدينة لم يتغير بما ينصح بإسترجاع هذه المبالغ.

✓ **الشركة 2 :**

- كشف عن إنخفاض في معدل دوران بـ 20.95% و إنخفاض في النشاط و زيادة تكاليف الموظفين بنسبة كبيرة 220%.
- إنخفاض في نسبة مستحقات العملاء بـ 5% من الأصول المتداولة ، بما أدى إلى إرتفاع بـ 61.37% نتيجة التغيرات في الذمم المدينة.
- لاحظ بأن نسبة الديون مرتفعة بـ نسبة 82% بحيث قدم نصح بتسديد الديون .
- القيام بتحليل الحساب 642 الضرائب و الرسوم .

✓ **الشركة 3 :**

- تبين من خلال دراسة القوائم المالية للشركة بأنها تتمتع بإستغلال الجيد لجميع أصولها .
- عدم وجود أي مخطر يهددها ، أي لها القدرة العالية على تسديد جميع إلتزاماتها في الآجال المحددة.
- لاحظنا بأن هناك إرتفاعات في النشاطات و زيادة في الأرباح .

الفرع الثاني : التحليل المالي :

✓ **الشركة 1 :**

- تبين بأن الشركة تواجه إرتفع في نسبة المخاطر المحتملة بـ 90%.
- تبين بأن قدرة الشركة على تغطية أو سداد خصومها المتداولة من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات.
- تبين بأن هناك إرتفاع في نسبة دوران المخزون بـ 122.9%، و هذا دليلاً على قوة كفاءة الأداء.
- لاحظنا ثبات في نسبة دوران الذمم المدينة ينبغي إسترجاع المبالغ .
- لم تحقق الشركة ربحاً ، نتيجة لعدم السيطرة على التكاليف أي تبين بأن الشركة لم تتمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول .
- أن نتيجة Z موجبة يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر ، هذا ما يبين بأن المركز المالي للشركة سليم.

✓ **الشركة 2 :**

- تبين بأن نسبة المخاطر المحتملة منخفضة ، أي أن الشركة تمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها، إلا أن نلاحظ ارتفاع في الديون المستغلة من رأس المال.

- تبين بأن قدرة الشركة على تغطية خصومها المتداولة من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات ، إلا أن ينبغي النظر إلى الشركة بشكل شديد.
- تبين بأن عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل، نتيجة الإنخفاض الكبير في نسبة السيولة النقدية .
- بين مدى استثمار الجيد لرأس المال العامل .
- تبين بأن الشركة كانت تسيطر على تكاليفها ،أي تمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول .
- إن نتيجة Z موجبة و تفوق 0 يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر .

✓ **الشركة 3 :**

- تبين بأن لا توجد مخاطر ، أي أن الشركة تعتمد بشكل كبير على أصولها . إلا أن نسبة الديون المستغلة من رأس المال تبين نسبة قليلة من المخاطر المحتملة.
- تبين بأن قدرة الشركة على سداد خصومها المتداولة من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات.
- لاحظنا بأن الشركة لها قدرة كبيرة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإعتماد على بيع المخزون السلعي.
- حيث تبين نسبة دوران المخزون ارتفعاً كبيراً و هذا دليلاً على قوة كفاءة الأداء، بينما لاحظنا إن نسبة دوران الذمم المدينة مرتفعة هذا ما يبين مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل .
- حققت الشركة ربحاً مميزاً ، أي أن الشركة كانت تسيطر بشكل جيد على تكاليفها بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى ، أي تمكن من تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح بشكل جيد نتيجة نسبة العائد الإجمالي على الأصول.
- أن نتيجة Z موجبة يعني أن الشركة في حالة أمان من التعثر ، هذا ما يبين بأن المركز المالي للشركة سليم.

استنتاج من خلال ما سبق :

نستنتج من خلال دراستنا لعينة من الشركات مايلي :

- اعتماد مراجع الحسابات على التحليل المالي (المراجعة التحليلية) بدرجة أقل في مجال التنبؤ بتعثر الشركات؛
- عدم استخدام مراجع الحسابات النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات ؛
- اعتمد مراجع الحسابات على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية لدراسة الوضع المالي للشركة خلال الفترة الحالية و الفترة السابقة ؛
- يعطي التحليل المالي مجموعة من النسب تبين درجة المخاطر المحتملة و مدى استغلال الأمثل للموارد الشركة، و الكفاءات التي يعتمد عليها في عملية التنبؤ بتعثر الشركة ، بينما مراجع الحسابات أشار إلى البعض منها عند إعداد تقارير المالي للشركة ؛

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا التطرق إلى مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية ، حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري ، و الإجابة على إشكاليات الدراسة ، حيث قمنا بإعداد إستمارة إستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي تم توزيعها إلى عينة من مراجعي الحسابات المتمثلة في (60) مراجعاً في جنوب شرق الجزائر ، مع قيام بتحليل قوائم المالية لـ (3) شركات فتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي :

- ✓ لا ركز مراجعي الحسابات بشكل كبير على التحليل المالي أثناء عملية المراجعة، و عدم تطبيقهم للنماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ خبرة مراجعي الحسابات في مزاولة مهنة المراجعة غير كافية للتنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ عدم معرفة الواجبات و المسؤوليات المرتبطة عليه تجاه التنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ نقص معارف المراجعي الحسابات بخصوص التطبيقات و النماذج؛
- ✓ اعتماد مراجع الحسابات على التحليل المالي (المراجعة التحليلية) بدرجة أقل في مجال التنبؤ بتعثر الشركات؛
- ✓ اعتمد مراجع الحسابات على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية لدراسة الوضع المالي للشركة خلال الفترة الحالية و الفترة السابقة ؛
- ✓ يعطي التحليل المالي مجموعة من النسب تبين درجة المخاطر المحتملة و مدى استغلال الأمثل للموارد الشركة، و الكفاءات التي يعتمد عليها في عملية التنبؤ بتعثر الشركة ، بينما مراجع الحسابات أشار إلى البعض منها عند إعداد تقارير المالي للشركة؛

الخاتمة

الخاتمة :

لقد اصبح واضحاً بأن ظاهرة تعثر الشركات من أكثر المشاكل شيوعاً في البيئة الجزائرية ، مما أدى إلى وجود أهمية بالغة و دوراً هاماً لمراجعي الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات ، و هذا ما يعزز قدرتهم على إبداء رأيهم على القوائم المالية حيث أنهم يعتمد على مجموعة من الإجراءات التحليلية تحت مسؤولية قانونية عليهم الإلتزام بها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، مما تمكنهم من مراقبة نشاط الشركات، و تساعدهم في إتخاذ القرارات المهمة لها و تحقيق الأهداف المرجوة لكل مشروع إقتصادي، و المتمثلة في الربحية و الإستمرارية .

و في السياق فإن موضوع مدى إعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات يعتبر جزء من كل الدراسات التي تحاول معالجة ظاهرة التعثر الشركات ، لهذا فقد كانت إشكالية الدراسة معرفة إلى أي مدى يعتمد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات ؟ و ذلك من خلال معرفة مسؤولية القانونية لمراجعي الحسابات في إطار التنبؤ بتعثر الشركات و تقييم القدرة على الإستمرارية ، و للإلمام بحيثيات الموضوع تناولناه من خلال فصلين ، فصل نظري و فصل تطبيقي و كان ذلك انطلاقاً من الفرضيات الدراسة و اختبارها ، و قد استنتجنا من هذه الدراسة ما يلي :

- ❖ إن الإجراءات التحليلية موافقة مع أدوات المستخدمة في التحليل المالي ؛
- ❖ يمكن لمراجعي الحسابات التنبؤ بتعثر الشركات إذا اعتمدوا على النسب المالية و النماذج الرياضية كوسيلة فعالة تساعدهم في إعداد تقاريرهم المالية ؛
- ❖ يجب على مراجعي الحسابات أن يشير في تقارير ما إذا كانت الشركة سليمة أو متعثرة من خلال إتباعهم للإجراءات التحليلية ؛

نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : "يعتمد مراجع الحسابات على الاجراءات التحليلية للتنبؤ بتعثر الشركات"

تمن خلال نتائج الدراسة المتحصل عليها أبدت عينة الدراسة اتفاقها في الإجابة بالموافق على العبارات التي تتمحور حول اعتماد مراجع الحسابات على الاجراءات التحليلية التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات ، و بالتالي تم قبول الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : "تقع المسؤولية القانونية على عاتق مراجع الحسابات عند عدم التنبؤ بتعثر الشركات"

عند تحليل نتائج هذه الفرضية لاحظنا أن هناك إتفاق في آراء عينة الدراسة حول محور تقع مسؤولية قانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات ، حيث تبين قبول الفرضية الثانية .

نتائج الدراسة :

- ❖ تعتبر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها مراجعي الحسابات لإكتشاف مؤشرات أو دلائل التعثر الشركات من العوامل الهامة و المؤثرة في التنبؤ بتعثر الشركات ؛

- ❖ إن عملية تحديد المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق مراجعي الحسابات أمر في غاية الصعوبة ، إلا أنهم يتحملون جزءاً من المسؤولية المهنية في حالة عدم التنبؤ بتعثر الشركات ، و الإنذار المبكر في حالة و جود اختلالات تعيق استمرارية النشاط ؛
- ❖ هناك أسباب تعيق عمل مراجعي الحسابات عند تأدية مهامهم و على وجه الخصوص استقلاليتهم و الحيادية في مجال التنبؤ بتعثر الشركات و تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية في النشاط ؛
- ❖ يقوم الكثيرون من مراجعي الحسابات بالمراجعة التحليلية عند طلب الشركات بذلك ، بحيث لا يستخدمونها بصفة عادية تساعدهم للوصول إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بتعثر ؛
- ❖ اعتمد مراجعي الحسابات على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية لدراسة الوضع المالي للشركة ؛
- ❖ أن مراجعي الحسابات على دراية كافية و فهما جيدا لمعايير المراجعة الدولية و الوطنية مما يعزز قدرتهم على القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة بكل كفاءة و فعالية ، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل بخصوص الوضع المالي المستقبلي للشركة؛
- ❖ يجب على مراجعي الحسابات يقومون باستخدام التحليل المالي كوسيلة ايجابية تساعده للوصل إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بتعثر الشركات .

توصيات البحث :

على ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم بعض التوصيات :

- ❖ يجب التأكيد على ضرورة النماذج المطورة كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر ، و التنبؤ به و العمل على تطوير التحليل المالي من تحليل البيانات المالية حتى يتسنى للشركات معرفة الوضع المالي الحالي و التنبؤ بالمستقبل ؛
- ❖ ضرورة تطوير أهداف المراجعة بحيث تتجاوز ما أصبح مألوفاً للمراجعين ، بحيث يساهم المراجع في تحمل المسؤولية الإجتماعية في إنجاح خطط التنمية و جعل المحافظة و المساهمة في استمرار الشركات و عدم تعثرها ؛
- ❖ ضرورة اهتمام كلاً من المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ، و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموضوع التعثر المالي للشركات و كيفية التنبؤ به حتى تصبح المهنة أداة فاعلة لخدمة المجتمع و حمايته من الإفلاس ؛
- ❖ ضرورة تفعيل المجلس الوطني للمحاسبة بحيث يؤدي دوره تجاه المهنة و تجاه المجتمع المالي بما يساعد على ضمان أداء المهنة لدورها بالمستوى المطلوب و الذي ينعكس على ضمان عدم تعرض الشركات للتعثر ؛
- ❖ ضرورة أن تقوم جمعية للخبراء القانونين بعقد دورات تأهيلية للمراجعي الحسابات الممارسين للمهنة ، و توعيتهم بالإجراءات الحديثة لعملية المراجعة خصوصاً ما يتعلق منها بالتنبؤ بتعثر الشركات و منها النماذج العالمية للتنبؤ بتعثر الشركات ؛
- ❖ أثناء قيام مراجعي الحسابات بتطبيق برنامج المراجعة الإعتيادية عليه أن يقوم بالإجراءات التي تكشف عن وجود أي من الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر الشركات و أن يضعها ضمن برنامج المراجعة و يفصل الفحوصات اللازمة لها ؛
- ❖ إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بعملية المراجعة ، و تطويرها بشكل مستمر بما يضمن إلزام المراجعين بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها ، و خاصة الإجراءات ذات العلاقة بتقويم استمرارية الشركات ؛
- ❖ دراسة إمكانية تطوير نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات بما يتناسب مع البيئة الإقتصادية الجزائرية ؛

آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع مدى إعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية ، و بالرغم من أن موضوع التنبؤ بتعثر الشركات يأخذ عدة اتجاهات في المراجعة مازال حديثاً بالنسبة للجزائر إلا أننا حاولنا القيام بدراسة الموضوع من أربعة جوانب (مسؤولية مراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات ، الإجراءات التحليلية ، مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المال ، فرض الإستمرارية) عن طريق إجراء استبيان على عينة من الجنوب الشرقي للوطن و مقارنة الإجراءات التحليلية المتبعة في إعداد التقرير المالي للمراجع مع الأدوات التحليل المالي لعينة من الشركات ، و في هذا الصدد يمكننا اقتراح مراضيع تساهم في التنبؤ بتعثر الشركات كما يلي :

- ❖ مدى ممارسة المراجع عملية تقويم قدرة الشركة على الإستمرار في عملها بالمستقبل ؛
- ❖ ما أثر تقارير محافظي الحسابات على نجاح أو تعثر الشركات ؛
- ❖ صياغة نموذج مالي للتنبؤ بتعثر الشركات و بما يتلاءم مع البيئة الجزائرية ؛

القائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولاً : مذكرات و مقالات :

1. إبراهيم الحمداني، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد10، 2013.
2. جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010.
3. خير الدين قريشي ، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012.
4. رافعة إبراهيم الحمداني، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد10، 2013.
5. رامي هاشم الشنباري ، **التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصاريف التجارية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، جامعة العالم الأمريكية ، 2006.
6. زهراء صالح الخياط ، استخدام **نموذج sherrord للتنبؤ بالفشل** ، مجلة الرافدين العدد 115، المجلد36، 2014.
7. سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011.
8. سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015.
9. سميحة مجدوب ، **تقييم مخاطر الائتمان المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015.
10. سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم45، يوليو ، 2008.
11. سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام اساليب التحليل المالي في تنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 32 (100)، 2010.
12. صالح قريشي ، **اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، 2013.
13. عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2007.

14.علام موسى حمدان ، **دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية** ، بحث مقدم ، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الأهلية، مملكة البحرين، السنة غير منشورة.

15.علي حسين الدغجي ، **مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية و الفشل المالي للشركات** ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، سنة غير مذكرة.

16.عمار أكرم عمر الطويل ، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، 2008.

17.منذر المومني، زياد شويات، **قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرار العملاء** ، المنارة ، المجلد 14، العدد 1، 2008.

18.هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ، غزة ، 2004.

19.يوسف محمود جربوع ، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية و التنبؤ بفشل المشروع**، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، المجلد 13 ، العدد 1 ، جانفي 2005.

ثانياً : القرارات و القوانين:

20.الجريدة الرسمية ، قانون 10-01 مؤرخ في 29 جوان 2010، **يتعلق بمهن الخبير المحاسب ، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد** ، العدد42، الجزائر ، الصادرة في 2010/07/11.

21.معايير المراجعة الدولية ، **ISA 570 –ISA 560 –ISA 520**

ثالثاً : الكتب :

22.ابراهيم بختي ، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية** ، طبعة 4 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015.

23.أسعد حميد العلي ، **الإدارة المالية** ، الطبعة 1، دار الوائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2010.

24.حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي** ، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، 2015.

25.عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية الحديثة** ، الجزء4، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.

26.عدنان النعيمي ، أسامة عزمي سلام و آخرون ، **الإدارة المالية** ، الطبعة 2، 2008.

27.عماد السخن، **مقدمة في التخطيط و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015.

28.فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي** ، الطبعة الأولى، SME Financial Inc، فلسطين ، 2008.

29.محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، **التحليل المالي لمشروعات الأعمال** ، 2008.

30.محمد علي إبراهيم العامري ، **الإدارة المالية الحديثة** ، الطبعة 1، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2013.

31.منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر** ، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، مصر ، 2003.

32.منير شاكر محمد و آخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ، طبعة 3، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Carlos Pineiro Sànchez, Manuel Rodriguez Lopez, Pablo de Llano Monelos, **A parsimonious model to forecast financial distress, based on audit evidence**, Scientific Information System , Network of Scientific Journals from Latin America ,the Caribbean , Spain and Portugal Non-profit academic project , developed under the open access initiative , october - december 2013.
2. Donald Zulkarnain, Hasbullah, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction of corporate distress**, journal of money Investment and Banking , 2009
3. Emin Zeytmoglu, Yasemin Deniz Akarim, **Financial Failure Prediction Using Financial Ratios : Empirical Application on Istanbul stock Exchange**, journal of applied finance and banking , vol : 3 , university of Turkey, 2013.
4. Mary Hilston Keener, **Predicting the financail failure of Retail companies in the United States**, journal of Business & Economics Research , volue 11 , number 8 , University of Tampa , August 2013
5. Mosculu Maricica, Vintila Goergeta, **Business Failure risk analysis using financial ratios**, sciverse science direct, procediasocial and Behavioral sciences 62, Romania,2012

الملاحق

الملحق رقم 1 :

قائمة تحكيم الإستبيان

الرقم	اسم الأستاذ	درجة العلمية	الجهة العاملة
1	خالد مقدم	أستاذ محاضرة –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
2	محمد قوجيل	أستاذمحاضرة –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
3	رشيد مناصرية	استاذ محاضرة –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
4	عبد الرحمان بابنات	أستاذ محاضرة –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
5	محمد كويسي	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة

الملحق رقم 2 : الإستبيان

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
التخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

الموسم الجامعي: 2017/2016

السادة: محافظي الحسابات المحترمين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

نوجه إليكم بالشكر و الإحترام راجين تعاونكم معنا لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، حول موضوع:

"مدى اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات"

لذلك نرجو منكم التفضل و الإطلاع على هذا الإستبيان و الإجابة على اسئلته بكل دقة و موضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل، و نؤكد حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم و أنها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط و لكم منا جزيل الشكر.

الطالبة: شيـــماء بازيـن

المعلومات العامة:

1. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماجستر ☐ دكتوراء ☐ شهادات مهنية ☐
2. **التخصص العلمي:** دراسات محاسبية ☐ مالية ☐ تدقيق و مراقبة التسيير ☐
3. **الوظيفة الحالية:** خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐
4. **عدد سنوات الخبرة:** أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: اعتماد مراجع الحسابات على الاجراءات التحليلية التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات

الرقم	الفـــقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	يقوم مراجع الحسابات بتتبع نتائج الشركة– محل المراجعة – ومسبباتها خصوصا في حالة تحقيق خسائر جسيمة.			
2	يقوم مراجع الحسابات بفحص الأنظمة المالية و الإدارية و أنظمة المراقبة المالية، للتأكد من مدى ملائمتها لحسن سير الأعمال الشركة و المحافظة على رأس مالها.			
3	يستخدم مراجع الحسابات المؤشرات و النسب المالية للتمكن من دراسة الوضع المالي للشركة خلال الفترات الحالية و السابقة.			
4	يستند مراجع الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد الاوضاع التي تسمح بالتنبؤ بحالة التعثر المالي للشركات.			
5	تساعد الخبرة المهنية لمراجع الحسابات في اتخاذ الإجراءات و الخطوات التي تساعده في عملية التنبؤ بتعثر الشركات.			
6	يقوم مراجع الحسابات بتوسيع عينة الفحص عند الريب في حالة الوضع المالي للشركة.			
7	يعود مراجع الحسابات لدراسة مدى التزام الشركة بتقارير المراجعة السابقة و الاقتراحات المستوحاة منها عند الريب في حالة الوضع المالي للشركة.			
8	يقوم مراجع الحسابات بالبحث في اسباب الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بالشركة في حالة وجودها و يقترح إرشادات بخصوص مواجهتها.			
9	يستند مراجع الحسابات على مجموعة من المعايير و النماذج الرياضية تمكنه من التمييز بين الشركات السليمة و المتعثرة.			
10	يستخدم مراجع الحسابات التحليل المالي (المراجعة التحليلية) للوصول إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بالتعثر.			
11	يقوم مراجع الحسابات بمقارنة حالة الوضع المالي للشركة –محل المراجعة –بالشركات المتعثرة والسليمة من نفس القطاع.			

المحور الثاني: تقع مسؤولية قانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات

الرقم	الفـــقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	يقوم مراجع الحسابات بتوسيع نطاق الفحص في حالة الشعور بغموض الوضع الحقيقي للشركة .			

2	يركز مراجع الحسابات على تدقيق اتفاقيات القروض والتزاماتها باعتباره ذلك من مسؤوليته.			
3	يستوجب على مراجع الحسابات الالتزام بالحياد والاستقلالية بأكبر قدر ومهما كانت أثار نتائج عمله.			
4	لا ينبغي لمراجع الحسابات الاهتمام بإبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية فقط وإهمال المخاطر المحتملة والمتعلقة بنشاط الشركة ككل.			
5	من مسؤولية مراجع الحسابات الإفصاح عن كل العوامل و الأمور التي تعيق أداء عمله بشكل عادي.			
6	مراجع الحسابات غير ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي الحالي و المستقبلي للشركة.			
7	يستوجب على مراجع الحسابات الإشارة لكل التهديدات محتملة التي تواجه استمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.			
8	بإمكان مراجع الحسابات في حالة التنبؤ بتعثر الشركة الإستعانة بمستشار قانوني أو مالي أو جبائي لتقويم تنبؤه..			
9	من مسؤولية مراجع الحسابات الإفصاح عن تنبؤه بتعثر الشركة من خلال رأيه الفني الواضح في التقرير(السلبي، التحفظي).			
10	يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا في حالة تقصيره في الإنذار المبكر عن تعثر الشركات أثناء وبعد نهاية عمله..			

الفهرس

الفـــــــــهرس

الإهداء	.....	III
الشكر	.....	IV
الملخص	.....	V
قائمة المحتويات	.....	VI
قائمة الجداول	.....	VII
قائمة الأشكال البيانية	.....	VIII
قائمة الملاحق	.....	IX
قائمة الإختصارات	.....	X
المقدمة	.....	ا
الفصل الأول	**اعتماد مراجعي الحسابات علي التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات**	
تمهيد	.....	**2**
المبحث الأول	**اعتماد مراجعي الحسابات على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات**	**3**
المطلب الأول	ماهية التعثر الشركة	**3**
الفرع الأول	مفهوم تعثر الشركات و أسبابه	**3**
أولاً	مفهوم تعثر الشركات	**3**
ثانياً	أسباب تعثر الشركات	**3**
الفرع الثاني	أنواع تعثر الشركات و مراحله	**5**
أولاً	أنواع تعثر الشركات	**5**
ثانياً	مراحل تعثر الشركات	**6**
الفرع الثالث	مظاهر تعثر الشركات	**6**
المطلب الثاني	مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات و أهميته و مسؤوليات مراجعي الحسابات تجاهه	**7**
الفرع الأول	مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات و خطواته	**7**
أولاً	مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات	**7**
ثانياً	خطوات التنبؤ	**7**
الفرع الثاني	أهمية التنبؤ بتعثر الشركات	**8**
أولاً	بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة	**8**

ثانياً	بالنسبة للمراجع و ما يحققه لصالحه و لصالح الأطراف الأخرى	8
الفرع الثالث	مسؤوليات مراجعي الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات	9
أولاً	المسؤولية التأديبية	9
ثانياً	المسؤولية المدنية (القانونية)	9
ثالثاً	المسؤولية المهنية	9
رابعاً	المسؤولية الجزائية (الجنائية)	9
خامساً	مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش و التلاعب	10
سادساً	مسؤولية المراجع عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار	10
المطلب الثالث	الأدوات المستخدمة في التنبؤ لتعثر الشركات	10
الفرع الأول	تحليل بالنسب المالية	10
أولاً	نسب الرفع المالي	11
ثانياً	نسب السيولة	11
ثالثاً	نسب الكفاءة	12
رابعاً	نسب الربحية	13
خامساً	نسب القيمة السوقية	14
الفرع الثاني	النماذج الرياضية	14
أولاً	نموذج Beaver	14
ثانياً	نموذج Altman	15
ثالثاً	نموذج Kida	16
رابعاً	نموذج Sherrod	16
المبحث الثاني	**الدراسات السابقة**	17
المطلب الأول	الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية	17
الفرع الأول	الدراسات باللغة العربية	17
الفرع الثاني	الدراسات الاجنبية	21
المطلب الثاني	مقارنة بين الدراسة السابقة و الدراسات الحالية	23
خلاصة الفصل	.....	24
الفصل الثاني	**الدراسة الميدانية**	
تمهيد	.....	25

المبحث الأول	الطريقة و الأدوات المستخدمة	26
المطلب الأول	الطرق المستخدمة	26
الفرع الأول	مجتمع و عينة الدراسة	26
أولاً	مجتمع الدراسة	26
ثانياً	عينة الدراسة	26
ثالثاً	متغيرات الدراسة	27
رابعاً	قياس و طريقة جمع متغيرات الدراسة	27
الفرع الثاني	الأدوات و البرامج المستخدمة في الاستبيان	27
أولاً	تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)	27
ثانياً	تحكيم الاستبيان	28
ثالثاً	البرامج المستخدمة في معالجة الاستبيان	28
المطلب الثاني	تحليل نتائج الاستبيان و مناقشتها	29
الفرع الأول	عرض و تحليل نتائج الاستبيان	29
أولاً	تحليل عامل التأهيل العلمي	29
ثانياً	تحليل العامل التخصص العلمي	29
ثالثاً	تحليل عامل الوظيفة	30
رابعاً	تحليل معامل عدد سنوات الخبرة	31
الفرع الثاني	دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محوري الاستبيان	31
أولاً	النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول	32
ثانياً	النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني	33
المطلب الثاني	تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الاستبيان	34
الفرع الأول	تحليل و تفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين تجاه محوري الاستبيان	34
أولاً	تحليل و تفسير نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص بالإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات	34
ثانياً	تحليل و تفسير نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بمسؤولية القانونية للمراجع الحسابات تجاه التنبؤ بتعثر الشركات	35
الفرع الثاني	الإرتباط بين الإجراءات التحليلية التي تساعد مراجع الحسابات على التنبؤ بتعثر الشركات و المسؤوليته القانونية تجاه التنبؤ	36
أولاً	قياس الإرتباط	36

ثانياً	تحليل و تفسير النتائج	**36**
الفرع الثالث	مناقشة ما توصلت إليه الدراسة	**37**
المبحث الثاني	**عرض نتائج التحليل المالي**	**37**
المطلب الأول	حساب و تحليل نتائج النسب المالية و النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات	**37**
الفرع الأول	حساب و تحليل نتائج النسب المالية	**37**
أولاً	حساب النسب المالية	**37**
ثانياً	تحليل نتائج	**39**
الفرع الثاني	حساب و تحليل نتائج النماذج الرياضية	**41**
أولاً	حساب نموذج Kida	**41**
ثانياً	تحليل نتائج	**41**
المطلب الثاني	مقارنة بين تقارير المالية لمراجع الحسابات و التحليل المالي	**42**
الفرع الأول	تقارير المالية لمراجع الحسابات	**42**
الفرع الثاني	التحليل المالي	**42**
خلاصة الفصل	.....	**44**
الخاتمة	.....	**د**
قائمة المراجع	.....	**45**
الملاحق	.....	**48**
الفهرس	.....	**68**